

[الأصل: بالفرنسية]

مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي*

موضوع جديد اقترحه إيفون مينغاشانغ

مقدمة

- 1- الغرض من هذا العرض هو تقديم مشروع دراسة إلى الفريق العامل المعني بالبرنامج الطويل الأجل يسلط الضوء على استيفائه معايير إدراج موضوع في برنامج اللجنة.
- 2- وتسلط الوثيقة الضوء على مسائل القانون الدولي المتعلقة على التوالي بالجوانب المصطلحية والمحتوى المعياري وكذا مضمون مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي.
- 3- ومن شأن إجراء دراسة دقيقة لممارسة الدول والدروس المستخلصة من الاجتهاد القضائي الدولي ذي الصلة أن يساعد على تحديد الخطوط الرئيسية للأنهج، وفي الوقت نفسه إلى حد ما النقاط البارزة التي يجدر التركيز عليها، حسب الحالة، في أفق القيام بتدوين أو مجرد التطوير التدريجي للقانون الدولي⁽¹⁾.

أولاً- المدى الذي بلغه النقاش بشأن مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي

- 4- مبدأ عدم التدخل منصوص عليه في المادة (2)7 من ميثاق الأمم المتحدة. وتتص على ما يلي: ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع⁽²⁾.
- 5- ويتضح من القراءة الحرفية لهذا الحكم أن ما هو محظور على الأمم المتحدة محظور من باب أولى على الدول الأعضاء⁽³⁾. ويقتضي ما تستلزمه سيادة الدولة ببساطة، على الأقل من الناحية النظرية،

* أود أن أعرب عن امتناني للمعاونين العلميين لمركز أبحاث تسوية المنازعات الدولية في أفريقيا (CERDIA) على ملاحظاتهم القيمة التي سمحت لنا بتعميق الموضوع قيد الدراسة. وأتوجه بالشكر الخاص إلى السيد جان - بول مولانزاك، طالب الدكتوراه في القانون الدولي بجامعة كينشاسا، على ما استثمره من جهود في البحث وإعداد ثبوت المراجع في هذه المرحلة من العرض.

(1) تقرير لجنة التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، اللجنة السادسة، الملحق رقم 1، الفقرة 7. وانظر أيضاً النظام الأساسي للجنة القانون الدولي، المادة 15؛ وأيضا ILC, *The work of the International Law Commission*, 10th ed., vol. I, 2023, p. 49.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، سان فرانسيسكو، 1945، المادة 2، الفقرة 7.

(3) M. ROSCINI, *International Law and the Principle of Non-Intervention: History, Theory, and Interactions with Other Principles*, Oxford, OUP, 2024. يرى المؤلف أن أساس مبدأ عدم التدخل يختلف باختلاف ما إذا كان الاحتجاج به وفقاً للقانون الدولي العرفي أو ميثاق الأمم المتحدة. في الحالة الثانية، يكون حظر التدخل موجهاً إلى هيئات الأمم المتحدة وليس إلى الدول الأعضاء، ولا يتطلب هذا التدخل الإكراه أو الإرعام حتى يكون غير مشروع. Selon G. GUILLAUME, « Article 2, §7 », in J.-P. COT, A. PELLET et M. FORTEAU, *La Charte des Nations Unies. Commentaire article par article*, 3è éd., Paris, Economica, 2005, p. 490 الأعمال التحضيرية أن هذا النص قد وضع بهدف تنظيم عمل المنظمة نفسها وليس عمل أعضائها. "غير أنه يستدرك قائل إن ممثل [الدول] قد ارتأوا، مع إقرارهم بأن الفقرة 7 [من المادة 2] لا تشير إلا إلى سلطات ووظائف الأمم المتحدة نفسها، أنها لا تترك للدول حرية التدخل، فردياً أو جماعياً، حيث لا تستطيع الأمم المتحدة التدخل"، ص 492. وانظر أيضاً التعليق على نفس المادة في الطبعة الثانية لعام 1991، الصفحات 146 وما بعدها.

ألا يكون لأي دولة أي امتياز قد يخولها التدخل في دراسة أو حل قضية أو حالة تدرج في النظام الداخلي لدولة ثالثة أو، حسب الحالة، لمجموعة من الدول لا تنتمي إليها.

6- وترخر ممارسات الدول بأمثلة بارزة على التدخلات التي يحتمل أن تكون غير مشروعة أو محظورة بموجب القانون الدولي⁽⁴⁾. وينطبق هذا بشكل خاص على التدخلات المسلحة والدعم متعدد الأوجه للأحزاب السياسية المعارضة وحركات التمرد وحركات المجتمع المدني أو غيرها ضد الحكومات القائمة.

7- وتكشف نظرة فاحصة على الممارسة الدولية ذات الصلة المشار إليها أن المبدأ يسمح بمجموعة متنوعة من التفسيرات والتطبيقات⁽⁵⁾. فعدم تحديد المضمون الموضوعي للمصطلح مصدر ارتباك.

8- وبالتالي يمكن للجنة أن تستند إلى عناصر هذه الممارسة المتاحة من أجل تحديد دقيق للعالم القانونية للمبدأ موضوع الدراسة. ويمكنها أيضاً أن تمضي في تفكيرها أبعد قليلاً لتوضح، على سبيل المثال، ما إذا كان هناك اعتقاد بالإلزام حالياً بشأن هذه الممارسة أم لا.

9- وتتفاقم الصعوبات الناجمة عن غموض المصطلح الذي يعيننا بسبب الخلط بينه وبين عدد من المؤسسات أو الفئات القانونية مثل عدم إقحام الذات، وواجب الحماية، وبالعودة إلى ماض بعيد، التدخل الإنساني وما إلى ذلك. ولذلك لا يبدو أن مضمونه الصريح وحدوده الرسمية قد حددت بوضوح فيما يتعلق بالقواعد الأخرى من هذا النوع من وجهة نظر القانون الدولي الحديث. وتتناسب هذه الصعوبات تناسباً عكسياً مع صعوبات المفاهيم⁽⁶⁾ التي يتألف منها، والتي ينبغي تحديد مضمونها ومعالمها إزاءها. وقد تعرض هذا المبدأ لتقلبات على وجه الخصوص مع تكريس مبادئ موازية مثل عدم الاعتراف بالأنظمة القائمة على التمييز

(4) O. CORTEN, A. VERDEBOUT, « Les interventions militaires récentes en territoire étranger : vers une remise en cause du jus contra bellum ? », in AFDI, vol. 60, 2014, pp. 135-169

(5) يكفي أن نشير إلى مواقف الدول والمنظمات الدولية والمؤلفين القانونيين وجمعيات العلماء وغيرهم ممن يعارضون تطبيق هذا المبدأ على حالة واقعية معينة أو تقييمها في ضوءه. وانظر BANNELIER-CHRISTAKIS, K., *Military Interventions against ISIL in Iraq, Syria and Libya, and the Legal Basis of Consent*, LJIL, 2016 ; O. CORTEN, A. VERDEBOUT, « Les interventions militaires récentes en territoire étranger ... », *op. cit.*, pp. 135-169 ; A. ORFORD, « Muscular humanitarianism: reading the narratives of new interventionism », *E.J.I.L.*, 1999, pp. 679-711 ; J. MICHAEL GLENNON, « The New Interventionism. The Search for Just International Law », *Foreign Affairs*, 1999, pp. 2-7, J. MICHAEL GLENNON, « The Limitations of Traditional Rules and Institutions Relating to the Use of Force », in M. WELLER (ed.), *The Oxford Handbook on the Use of Force*, Oxford, O.U.P., 2015, pp. 79-95 ; W. MICHAEL DOYLE, « The New Interventionism », *Metaphilosophy*, 2001, pp. 212-235 ; R. MÜLLERSON, « Jus ad bellum: plus ça change (le monde), plus c'est la même chose (le droit) ? », *J.C.S.L.*, 2002, pp. 149-190 ; D. BROWN, « Use of Force against Terrorism after September 11th State Responsibility, Self-Defense and Other Responses », *Cardozo Journal of International & Comparative Law*, 2003-2004, pp. 1-54 ; J. BRUNNÉE & S. J. TOOPE, « The Use of Force: International Law After Iraq », *I.C.L.Q.*, 2004, pp. 785-806 ; M. C. WOOD, « Towards New Circumstances in Which the Use of Force May Be Authorized? The Cases of Humanitarian Intervention, Counter-Terrorism and WMD », in N. BLOKKER & N. SCHRIJVER (eds.), *The Security Council and the Use of Force. Theory and Reality - A Need for Change?*, Leiden, Martinus Nijhoff, 2005, pp. 75-90

(6) على وجه الخصوص، "المجال الخاص بدولة معينة، أو المسائل المتعلقة بالشؤون الداخلية للدولة"، و"التدخل"، و"القسر"، وما إلى ذلك.

العنصري⁽⁷⁾ والفصل العنصري⁽⁸⁾ أو رفضها، والمشروعية الديمقراطية⁽⁹⁾، وسيادة القانون⁽¹⁰⁾، وضرورة حماية حقوق الإنسان. والأكثر أهمية في هذا الصدد هو تطور مبدأ المسؤولية عن الحماية⁽¹¹⁾.

10- ومع ذلك، هناك نظام من الحقوق والالتزامات الدولية المتأصلة في تكريس المبدأ المذكور في العلاقات الدولية. ويثير التلاعب بمثل هذا النظام وفقاً للمصالح الذاتية المعنية بدوره مسألة اليقين القانوني، وإمكانية التنبؤ وكذا الحجية عند الاحتجاج به في قضية بعينها.

11- وقد يكون من الممكن أيضاً أن تفكر اللجنة في إمكانية تحليل مفهوم الإكراه فيما يتصل بإبرام المعاهدات من حيث إنه يشكل على ما يبدو شكلاً آخر من أشكال التدخل غير المشروع في الشؤون الداخلية لدولة ما⁽¹²⁾. ويمكنه بالتالي أن يساعد في تحديد وتوضيح معالم مثل هذا المبدأ في ضوء التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية.

(7) قرار مجلس الأمن الدولي 217 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1965؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المعتمدة في 21 كانون الأول/ديسمبر 1965؛ و « Changements و BEN ACHOUR (R.), anticonstitutionnels en droit international », in *RCADI*, vol. 379, Brill-Nijhoff, Leiden-Boston, 2016, pp. 438 et ss.

(8) قرار الجمعية العامة A/395 (الدورة الخامسة)، المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1950؛ و A/511 (الدورة السادسة)، المؤرخ 12 كانون الثاني/يناير 1952؛ والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها، المؤرخة 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1973؛ و P. P. PIERSON-MATHY, "L'action des Nations Unies contre l'apartheid", in *RBDI*, 1970, vol. 1, pp. 245-203.

(9) L.-A. SICILIANOS, *L'ONU et la démocratisation de l'Etat*, Paris, Pedone, 2000 ; GIANCARLO (G.), « Autodétermination des peuples, respect de la volonté populaire et charte africaine de la démocratie », dans R. BEN ACHOUR (dir.), *Les changements anticonstitutionnels de gouvernement. Approches de droit constitutionnel et de droit international*, Colloque international organisé les 4 et 5 avril 2013 à Tunis, Les Cahiers de l'Institut Louis-Favoreu, no 3, Presses universitaires d'Aix-Marseille, 2014, pp. 134 et ss.

(10) قرار الجمعية العامة 7/62، 2007، J. CHEVALLIER, *L'État de droit*, 7è éd., Paris, LGDJ, Coll.: Clefs, 2007, p. 168.

(11) تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولة بشأن المسؤولية عن الحماية، كانون الأول/ديسمبر 2001، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ المسؤولية عن الحماية، القرار A/63/677، 12 كانون الثاني/يناير 2009.

(12) Conférence des Nations Unies sur le droit des traités, Première Session, Vienne, 26 mars-24 mai 1968, *Documents officiels, Comptes rendus analytiques des séances plénières et des séances de la Deuxième Session*, Vienne, 9 avril-22 mai 1969؛ وانظر أيضاً: *commission plénière*, A/CONF.39/11, 1969, *Documents officiels, Comptes rendus analytiques des séances plénières et des séances de la commission plénière*, A/CONF.39/11/Add.1, 1970 ; Première Session et Deuxième Session, Vienne, 26 mars-24 mai 1968 et 9 avril-22 mai 1969, *Documents officiels, Documents de la Conférence*, A/CONF.39/11/Add.2, 1971 ; Conférence des Nations Unies sur le droit des traités entre États et organisations internationales, Volume I, Vienne, 18 février-21 mars 1986, *Documents officiels, Comptes rendus analytiques des séances plénières et des séances de la commission plénière*, A/CONF. 129/16, 1986 ; Volume II, Vienne, 18 février-21 mars 1986, *Documents officiels*, G. TENEKIDES, « Les effets de la contrainte sur les traités à la lumière de la Convention de Vienne du 23 mai 1969 », in *AFDI*, 1974, vol. 20, pp. 79-102. CIJ, *Compétence en matière de pêcheries*, (Royaume-Uni c. Islande), compétence de la Cour, arrêt, *C.I.J. Recueil* 1973, p. 14, §24.

O. CORTEN et P. KLEIN, (dir.), *Les conventions de Vienne sur le droit des traités*, (جيوفاني ديستيفانو) و 52 (أوليفيه كورتين) (Olivier Corten). وانظر أيضاً النسخة الإنكليزية التي حررها

ثانياً - الغرض من الدراسة بشأن عدم التدخل في القانون الدولي

12- إن تحديد ما هو مسموح وما هو غير مسموح به بموجب مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي "يعني أساساً تحديد مفهوم التدخل بشكل أكثر دقة. وهي مشكلة كبيرة، لأن المفهوم قديم وغامض ويتطور باستمرار"⁽¹³⁾. وفي السياق الدولي المعاصر، الذي يتسم بعدم اليقين والتعقيد في العلاقات بين أشخاص القانون، نتيجة للتغيرات المفاهيمية والهيكلية العديدة في النظام القانوني الدولي، يبدو أن العودة إلى استعراض قائمة ممارسات الدول الراسخة ومواقفها وكذلك تصرفات الدول فيما يتعلق بالاحتجاج بالمبدأ المذكور عمل لا غنى عنه من أجل تحديد نطاقه القانوني المضبوط والآثار الملموسة المترتبة عليه في العلاقات الدولية المعاصرة.

ألف - تعريف عنوان الموضوع المقترح

13- يجيب العنوان المختار "مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي" على مطلب تحديد حقل الدراسة. ولا يتعلق الأمر بالإحاطة بالآثار المترتبة على الاحتجاج بمثل هذا المبدأ من منظور العلاقات الدولية بشكل عام. فالموضوع يتعلق، من حيث مضمونه، بخاصة باعتباريات محددة تتصل بـ "الخطاب القانوني المتعلق بعدم التدخل والممارسة الدولية" - إذا استخدمنا عنوان وقائع اجتماع ريمس السابع المعقود عام 1986⁽¹⁴⁾.

14- وتهم الممارسة الدولية ذات الصلة التي تجدر الإشارة إليها الدول وكذلك أشخاص القانون الدولي الآخرين الذين قد يتدخلون في الشؤون الداخلية للدول من خلال إجراءات قانونية شتى.

15- ويمكن للصياغة المقترحة للتعامل مع هذا المبدأ أن تشمل حسب الظروف جهات فاعلة على الساحة الدولية غير الدول والمنظمات الدولية. وقد برزت المنظمات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسيات على وجه الخصوص، منذ ذلك الحين، باعتبارها تتمتع بالقدرة والنفوذ على المشاركة بشكل فاعل وفي كثير من الأحيان ماكر في إعادة توجيه قطاعات كاملة من السياسات الداخلية لبلد ما عن طريق المشروطيات التي تتحول في نهاية المطاف إلى تدابير إكراهية⁽¹⁵⁾. وتحدد تقارير الأمم المتحدة مسؤولية الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها الفاعل في جرائم اقتصادية يمكن أن تزعزع استقرار حكومات الدول.

المؤلفان نفسهما، *The Vienna Conventions on the Law of Treaties. A Commentary*, Oxford, Oxford University Th. GARCIA et L. CHAN-TUNG, *La Convention de Vienne sur le droit des traités : bilan et perspectives 50 ans après son adoption*, Paris, Pedone, 2019, 204 p

E. DAVID, « Portée et limite du principe de non-intervention », in *RBDI*, 1990/2, Éditions Bruylant, Bruxelles, p. 350 (13)

Réalités du droit international contemporain, Actes de la septième rencontre de Reims sur « Le discours juridique sur la non-intervention et la pratique internationale », 2-3 juin 1986 (14)

F. POLET, « Que devient la conditionnalité néolibérale ? », in B. DUTERME, (dir.), *Économies du Sud : toujours sous conditions néolibérales ?* Éditions Syllepse, Coll. : Alternatives Sud, 2022, pp. 7-24. وتطعن بعض الدراسات، على سبيل المثال، في مشروطيات صندوق النقد الدولي: (15)

<https://www.imf.org/fr/About/Factsheets/Sheets/2023/IMF-Conditionality>;
<https://www.csogffhub.org/fr/resources/conditions-insalubres-la-conditionnalite-des-prets-du-fmi-et-son-impact-sur-le-financement-de-la-sante/> ;

<https://publicservices.international/resources/news/les-conditionnalits-du-fmi-ont-des-consequences-nfastes-sur-la-sant--rapport-eurodad?id=9958&lang=fr>؛ ومشروطيات البنك الدولي: « Conditionnalités de la Banque mondiale aux Philippines et en Indonésie », in B. DUTERME, (dir.), *Économies du Sud : toujours sous conditions néolibérales ?*, Éditions Syllepse, Coll. : Alternatives Sud, 2022, pp. 29-46

باء - تحديد مضمون مبدأ عدم التدخل ونطاقه في القانون الدولي

- 16- يكرس ميثاق الأمم المتحدة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد تناوله قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2625 لاحقاً بالتفصيل⁽¹⁶⁾. بيد أن المعنى القانوني لهذا المبدأ في ممارسة الدول لا تزال تخيم عليه ظلال ويكتنفه الغموض، وهذا سبب ما يعتره من ميوعة. ويستطيع المتخصصون في القانون الدولي وممثلو الدول بشكل عام تمييز ما عسى روح مبدأ عدم التدخل تكون، مع بقائهم منقسمين تماماً حول نطاقه ومداه⁽¹⁷⁾. وممارسة الدول الداعمة لذلك وفيرة بشكل واضح. ومع ذلك، يبدو أنها متضاربة، وتتطور في جميع الاتجاهات حسب الإطار المكاني والزمني الذي يحتج فيه به.
- 17- ولا تساعد المصالح والدوافع ذات الطابع السياسي أو الأيديولوجي أو الجيوستراتيجي الكامنة وراء تصرفات وردود أفعال الفاعلين المعنيين في كل حالة على توضيح المبدأ. كما تساهم الترجمات والوجوه العديدة التي يتجسد من خلالها في زيادة ضبابية نطاقه.

ثالثاً - الاحتجاج بالمبدأ في الممارسة الدولية

ألف - الممارسة التعاهدية للدول

1- الممارسة التعاهدية ذات الطابع العالمي

- 18- سينصب تركيزنا على الممارسة التعاهدية للدول كما تنعكس في المعاهدات ذات الطابع العالمي، بالرجوع إلى مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي أو إدراجه فيه، حيث سيجري في هذه الحالة تحليل ميثاق الأمم المتحدة أو اتفاقات أخرى لها هذا الطابع. وعلى نفس المنوال، ستهتم اللجنة بالأعمال القانونية، تأسيسية كانت أو غير تأسيسية، للوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك بقدر إرسائها لمبدأ عدم التدخل. ونستحضر في أذهاننا على وجه الخصوص الصك التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. تنص المادة الأولى-3 على أن "ليس للمنظمة أن تتدخل في أي شأن يكون من صميم السلطان الداخلي" للدول الأعضاء. وينطبق الأمر نفسه على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي⁽¹⁸⁾ أو النظام الأساسي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير⁽¹⁹⁾.

2- الممارسة التعاهدية ذات الطابع الإقليمي

- 19- ستتم الإشارة أيضاً إلى الصكوك التأسيسية للمنظمات الإقليمية وكذا غيرها من النصوص القانونية ذات الصلة التي تكرر مبدأ عدم التدخل في العلاقات بين دول أقاليم معينة - أو على الأقل مبدأ عدم إقحام الذات، الذي سيتعين دراسة الروابط بينه وبين مبدأ عدم التدخل.

(16) القرار 2625، إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، الذي اعتمده الجمعية للأمم المتحدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970. وانظر أيضاً القرارات 2131 (د-20)، إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 21 كانون الأول/ديسمبر 1965؛ و2225 (د-21)، إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 19 كانون الأول/ديسمبر 1966؛ و103/36، إعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 9 كانون الأول/ديسمبر 1981.

(17) B. CONFORTI, « Chapitre XXII : Le principe de non-intervention », in M. BEDJAOU, (dir.), (17) *Droit international : bilan et perspectives*, t. 2, Paris, Pedone, 1991, pp. 489-500.

(18) المادة الرابعة، القسم 3 (ب).

(19) المادة الرابعة، القسم 10.

- 20- وفي أفريقيا، تشير المادة 4 (ز) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي إلى مبدأ "عدم تدخل دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة عضو أخرى"⁽²⁰⁾. ويشير إليه البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بعبارة مماثلة تقريباً⁽²¹⁾. ونجد إشارة إلى هذا المبدأ أيضاً في ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، حيث "تتعهد الدول الأعضاء بأن تقيم علاقاتها على أساس احترام مبادئ [منها] عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى"⁽²²⁾.
- 21- أما في أوروبا، فقد أدرج مبدأ عدم التدخل في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام 1975. ويشير الباب الخامس من معاهدة الاتحاد الأوروبي بشأن الأحكام العامة المتعلقة بالعمل الخارجي للاتحاد والأحكام الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى ذلك ضمناً⁽²³⁾. وينطبق الأمر نفسه على ميثاق باريس لأوروبا الجديدة لعام 1990، الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول أو حكومات الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.
- 22- ومن المؤكد أن معاهدة الاتحاد الأوروبي وميثاق باريس لا يتحدثان بشكل مباشر عن مبدأ عدم التدخل، إلا أنهما يشيران مع ذلك بحزم إلى المبادئ المعتمدة في وثيقة هلسنكي الختامية، ومنها مبدأ عدم التدخل.
- 23- وفي القارة الأمريكية، تنص اتفاقية حقوق الدول وواجباتها، التي اعتمدها المؤتمر الدولي السابع للبلدان الأمريكية، الموقعة في مونتيفيديو في 26 كانون الأول/ديسمبر 1933، على هذا المبدأ في مادتها 8. وفي عام 1936، قررت الدول الأطراف في هذه الاتفاقية "إعادة تأكيد هذا المبدأ بالاتفاق، لهذا الغرض"، على البروتوكول الإضافي بشأن عدم التدخل، الذي اعتمده مؤتمر البلدان الأمريكية لحفظ السلام⁽²⁴⁾. كما يكرس ميثاق منظمة الدول الأمريكية، الموقع في بوغوتا في 30 نيسان/أبريل 1948، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول⁽²⁵⁾.
- 24- وفي آسيا، يكرس ميثاق المؤتمر الإسلامي الذي اعتمده المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية في جدة في 4 آذار/مارس 1972 "احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء"⁽²⁶⁾.

3- الممارسة التعاهدية ذات الطابع الثنائي

- 25- لأغراض هذه الدراسة، من المهم أن تأخذ اللجنة في اعتبارها أيضاً الممارسة التعاهدية الثنائية فيما بين الدول، أو بين الدول والمنظمات الدولية، أو حتى بين المنظمات الدولية التي قد تتطوي على هذا المبدأ. ويمكن أن يشمل ذلك بخاصة اتفاقات المقر بين الدول والمنظمات الدولية أو اتفاقات ثنائية أخرى بين الدول.

باء - الممارسة داخل المنظمات الدولية

- 1- الحالات التي تم فيها الاحتجاج بمبدأ عدم التدخل في الممارسة المتبعة في هيئات الأمم المتحدة
- 26- تم الاحتجاج بمبدأ عدم التدخل في العديد من الحالات التي عالجتها هيئات الأمم المتحدة. فالمواضيع شتى وتتطرق إلى عدة مجالات أو مواضيع تتصل بالعلاقات بين أعضاء الأمم المتحدة

(20) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لومي (توغو)، 11 تموز/يوليه 2000.

(21) البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ديربان، 9 تموز/يوليه 2002.

(22) ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، نيروبي (كينيا)، 15 كانون الأول/ديسمبر 2006.

(23) انظر المادة 21 منه.

(24) انظر المادة 1.

(25) انظر المادتين 15 و16.

(26) الديباجة والمادة 1 (3).

أو بينهم وبين المنظمة. وذلك أساساً أمام الجمعية العامة⁽²⁷⁾، ومجلس الأمن⁽²⁸⁾، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽²⁹⁾، وكذا محكمة العدل الدولية⁽³⁰⁾.

- (27) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، انظر على وجه الخصوص: Cas n° 1: Relations des Etats Membres avec l'Espagne. Cas n° 3: و Cas n° 2: Traitement des personnes d'origine indienne établies dans l'Union Sud-Africaine و Cas n° 4: و Question de la convocation de conférences de représentants des territoires non autonomes Question de la création de comités chargés d'examiner les renseignements transmis en vertu de l'Article 73 Cas n° 5: Question de la compétence de l'Assemblée générale pour décider à quels territoires و Cas n° 6: Menaces à l'indépendance politique et à l'intégrité territoriale de la و s'applique l'Article 73 Cas n° 7: Respect des droits de l'homme dans l'union des Républiques socialistes soviétiques و Grèce Cas n° 9: La question و Cas n° 8: Respect des droits de l'homme en Bulgarie, en Hongrie et en Roumanie و Cas n° 11: La question du conflit racial en Afrique du و Cas n° 10: La question tunisienne و marocaine Cas n° 26: و Cas n° 25: La question de l'Irian occidental و Cas n° 24: La question de Chypre و Sud Plainte pour détention et emprisonnement, en violation de la Convention d'armistice de Corée, de Cas n° 30: La و Cas n° 27: La question algérienne و militaires appartenant aux forces des Nations Unies Cas n° 34: Politique d'*apartheid* du Gouvernement de la République sud-africaine و question de Hongrie Cas n° 37: Question de la Rhodésie du و Cas n° 36: Question d'Oman و Cas n° 35: Question du Tibet و Cas n° و Cas n° 38: Statut de l'élément de langue allemande de la province de Bolzano (Bozen) و Sud Cas n° 41: Examen des principes du droit و Cas n° 40: La situation à Aden و 39: La situation en Angola international touchant les relations amicales et la coopération entre les Etats conformément à la Charte des Cas n° 42: Déclaration sur l'inadmissibilité de l'intervention dans les affaires intérieures و Nations Unies Cas n° و des Etats et la protection de leur indépendance et de leur souveraineté (résolution 2131 (XX)) Cas n° 55: Le cas و Cas n° 54: La question de l'île comorienne de Mayotte و 52: Question de Corée Cas n° و Cas n° 56: La question des réfugiés de Palestine dans le Proche-Orient و colonial de Porto Rico Cas n° 62: Question des Îles و Cas n° 61: La situation au Kampuchéa و 57: La question du Cambodge Cas n° 64: La situation en Afghanistan et ses و glorieuses, Juan de Nova, Europa et Bassas de India :La question de l'Île comorienne de Mayotte :conséquences pour la paix et la sécurité internationales Human rights situations and reports of special rapporteurs and representatives; Enhancing the و effectiveness of the principle of periodic and genuine elections; Consideration of the exceptional situation of the Republic of China in Taiwan in the international context, based on the principle of universality and in accordance with the established model of parallel representation of divided countries at the United Examen de و The situation of human rights in Iraq و The situation of human rights in Kosovo و Nations Promotion و la situation exceptionnelle de la République de Chine à Taiwan dans le contexte international La situation des و et protection des droits de l'homme: moratoire sur l'application de la peine de mort Droits de l'homme et souveraineté de l'État Droits de l'homme et و droits de l'homme au Myanmar souveraineté de l'État, in *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1 (1945-1954) و Supplément n° 3, (1959- و Supplément n° 2, (1955-1959) و vol. 1, *Supplément n° 1*, (1954-1955) و 1954) و 1966) و Supplément n° 4 (1966-1969) و Supplément n° 5, (1970-1978) و Supplément n° 6 (1979-1984).
- (28) Cas n° 12 : Projets de pactes internationaux relatifs : انظر على وجه الخصوص: Cas n° 13 : Recommandations relatives au respect, sur le plan international, aux droits de l'homme ; Cas n° 58 : La question grecque, in in *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1 (1945-1954) ; vol. 1, *Supplément n° 1*, (1954-1955) ; *Supplément n° 2*, (1955-1959) ; *Supplément n° 3*, (1959-1966) ; *Supplément n° 4* (1966-1969) ; *Supplément n° 5*, (1970-1978) ; *Supplément n° 6* (1979-1984).
- (29) Cas n° 14: La question : انظر على وجه الخصوص: Cas n° 17: و Cas n° 16: La question grecque (II) و Cas n° 15: La question grecque (I) و espagnole: Cas n° 19: La question و Cas n° 18: La question tchécoslovaque و La question indonésienne Cas n° 21: La question و Cas n° 20: La question de l'Anglo-Iranian Oil Company و grecque (III) Cas n° 32: و Cas n° 31: Question de Hongrie و Cas n° 28: La question algérienne و marocaine

-2 مواقف الدول داخل هيئات الأمم المتحدة

27- تتعلق الممارسة ذات الصلة التي تجدر الإشارة إليها في هذا السياق أيضاً بمواقف الدول المتبناة أو المعرب عنها في سياق المناقشات داخل هيئات المنظمات الدولية بشأن مبدأ عدم التدخل. وفي هذا الصدد، يوفر مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة عينة تمثيلية هامة لسلوك الدول في هذا الصدد. واستستخت هذه الممارسة في القسم الرابع أدناه المتعلق بالجوانب القانونية التي يمكن أن تنتظر فيها اللجنة. وهي مأخوذة أساساً من المرجع المذكور أعلاه في قسمه المتعلق بالمادة 2 (7) من الميثاق.

-3 القرارات التي اعتمدها هيئات الأمم المتحدة

28- مبدأ عدم التدخل موضوع عدد مثير من القرارات والمقررات والأفعال والإعلانات في الممارسة التي تتبعها هيئات الأمم المتحدة.

29- وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات والمقررات والإعلانات المتصلة بهذا المبدأ. ويعكس بعضها القانون الدولي العرفي بشأن هذه المسألة. وتشهد على ذلك عدة نصوص، ولا سيما القرارات 2131 (د-20) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1965 بشأن إعلان عدم جواز التدخل في الشؤون

Cas n° 44: Question du و Cas n° 43: La situation dans la République du Congo و Question d'Oman و Cas n° 45: Question du conflit racial en Afrique du Sud (II) و conflit racial en Afrique du Sud (I) و Cas n° 48: La و Cas n° 47: La situation en Angola (II) و Cas n° 46: La situation en Angola (I) و Cas n° 49: La situation dans la République dominicaine و situation en Rhodésie du Sud و Cas n° 60: Plainte du و Cas n° 59: La situation au Chili و 53: Situation en Irlande du Nord و La situation و Cas n° 63: La situation en Afghanistan و Kampuchéa démocratique و قضايا أخرى كثيرة: The situation و La situation en Namibie و La question de l'Afrique du Sud و au Moyen-Orient و The question of the membership of the Republic و between Iraq and Kuwait; The situation in Iraq و The situation in the و Cas n°...: The situation in Yugoslavia و of Korea in the United Nations و The situation in the Democratic Republic of Korea; The situation in Liberia; و Republic of Yemen و The situation between Iraq and Kuwait; Protection of civilians in armed conflict; Situation in و La situation entre l'Iraq et le و Kosovo, Federal Republic of Yugoslavia; La situation au Myanmar و Le maintien de la paix et de la sécurité و Protection des civils en période de conflit armé; Koweït و Prévention des conflits armés, in in Répertoire de la pratique suivie par les organes و internationales و Supplément n° 2, و vol. 1, Supplément n° 1, (1954-1955) و des Nations Unies, vol. 1 (1945-1954) و (1955-1959) و Supplément n° 3, (1959-1966) و Supplément n° 4 (1966-1969) و Supplément n° 5, و Supplément n° 6 (1979-1984) و (1970-1978)

(30) *Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co. (Royaume-Uni c. Iran)*, arrêt, exception, محكمة العدل الدولية،
Affaire de l'Interhandel (Suisse c. États-Unis) و préliminaire, 22 juillet 1952, *CIJ Recueil 1952*
Affaire du droit de d'Amérique), arrêt, exceptions préliminaires, 21 mars 1959, *CIJ Rec. 1959*
Affaire Nottebohm و passage sur territoire indien (*Portugal c. Inde*), arrêt, fond, 12 avril 1960
Affaire relative à certains و (*Liechtenstein c. Guatemala*), deuxième phase, arrêt, 6 avril 1955
Applicabilité de la section 22 de و emprunts norvégiens (*France c. Norvège*), arrêt, 6 juillet 1957
l'article VI de la convention sur les privilèges et immunités des Nations unies, avis consultatif, *CIJ*
Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la و *Recueil 1989*, 15 décembre 1989
Hongrie et la Roumanie, avis consultatif, *CIJ Recueil 1950*, 30 mars 1950

La question و *Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie*
 Cas n° 33 : L'affaire relative و Cas n° 29 : L'affaire Nottebohm و de l'Anglo-Iranian Oil Company
 : L'affaire du Cas n° 51 و Cas n° 50 : L'affaire de l'Interhandel و à certains emprunts norvégiens
 Advisory Opinion on the Applicability of Article VI, Section و droit de passage sur territoire indien
 .22 of the Convention on the Privileges and Immunities of the United

الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها⁽³¹⁾؛ و 2625 (د-25) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة⁽³²⁾؛ و 103/36 بشأن إعلان عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول⁽³³⁾. ويُحتج أحياناً بنصوص هامة أخرى، تتعلق أساساً بمسائل أخرى، باعتبارها ذات صلة بمسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول⁽³⁴⁾.

30- وتسترعي العديد من القرارات الأخرى الانتباه. وينطبق هذا، على سبيل المثال، على القرارات المعتمدة على التوالي تحت عنوان "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"⁽³⁵⁾. كما اعتمدت أخرى تحت صياغات مختلفة، ولكنها تتضمن مسألة عدم التدخل، في هذه الموجة⁽³⁶⁾.

31- وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن عدداً من القرارات المتعلقة بمبدأ عدم التدخل في مختلف مجالات القانون الدولي تشير إلى موضوع هذا المشروع. فعلى سبيل المثال، اعتمدت الجمعية العامة عدة قرارات حول موضوع واحد هو التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للفسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية⁽³⁷⁾. كما اعتمدت عدة قرارات أخرى بشأن عدم التدخل في مجال الانتخابات تحت عنوان احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في عملياتها الانتخابية⁽³⁸⁾. وقد تطور هذا الموضوع ليشمل عبارة "بوصفها عنصراً هاماً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها"⁽³⁹⁾ أو "بوصفه عنصراً

(31) اعتمد في 21 كانون الأول/ديسمبر 1965.

(32) اعتمد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970.

(33) اعتمد في 9 كانون الأول/ديسمبر 1981.

(34) القرار 1514 (د-15)، 14 كانون الأول/ديسمبر 1960.

(35) A/RES/31/91، 14 كانون الأول/ديسمبر 1974؛ و A/RES/32/153، 19 كانون الأول/ديسمبر 1977؛ و A/RES/33/74، 15 كانون الأول/ديسمبر 1978؛ و A/RES/34/101، 14 كانون الأول/ديسمبر 1979؛ و A/RES/35/159، 12 كانون الأول/ديسمبر 1980.

(36) القرارات A/RES/40/9: نداء رسمي إلى الدول المتنازعة من أجل إيقاف الأعمال المسلحة دون إبطاء وفض خلافاتها عن طريق المفاوضات، وإلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل الالتزام بتسوية حالات التوتر والنزاع والخلافات القائمة بالوسائل السياسية وبالامتناع عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها وعن التدخل بأي صورة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1985؛ و A/RES/55/2: إعلان الألفية، 8 أيلول/سبتمبر 2000؛ و A/RES/60/1، الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005، 16 أيلول/سبتمبر 2005؛ و A/RES/3171(XXVIII)، السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، 17 كانون الأول/ديسمبر 1973؛ و A/RES/3201(S-VI)، إعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، 1 أيار/مايو 1974؛ و A/RES/3281(XXIX)، ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، 12 كانون الأول/ديسمبر 1974.

(37) القرارات A/RES/39/210، 18 كانون الأول/ديسمبر 1984؛ و A/RES/40/185، 17 كانون الأول/ديسمبر 1985؛ و A/RES/41/165، 5 كانون الأول/ديسمبر 1986؛ و A/RES/42/173، 11 كانون الأول/ديسمبر 1987؛ و A/RES/44/215، 22 كانون الأول/ديسمبر 1989؛ و A/RES/46/210، 20 كانون الأول/ديسمبر 1991؛ و A/RES/48/168، 21 كانون الأول/ديسمبر 1993؛ و A/RES/52/181، 18 كانون الأول/ديسمبر 1997؛ و A/RES/54/200، 22 كانون الأول/ديسمبر 1999؛ و A/RES/56/179، 21 كانون الأول/ديسمبر 2001؛ و A/RES/58/198، 23 كانون الأول/ديسمبر 2003؛ و A/RES/60/185، 22 كانون الأول/ديسمبر 2005؛ و A/RES/62/183، 19 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ و A/RES/64/189، 21 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ و A/RES/66/186، 22 كانون الأول/ديسمبر 2011؛ و A/RES/68/200، 20 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ و A/RES/70/185، 22 كانون الأول/ديسمبر 2015؛ و A/RES/72/201، 20 كانون الأول/ديسمبر 2017؛ و A/RES/74/200، 19 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ و A/RES/76/191، 17 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(38) القرارات A/RES/44/147، 15 كانون الأول/ديسمبر 1989؛ و A/RES/45/151، 18 كانون الأول/ديسمبر 1990؛ و A/RES/46/130، 17 كانون الأول/ديسمبر 1991؛ و A/RES/47/130، 18 كانون الأول/ديسمبر 1992؛ و A/RES/48/124، 20 كانون الأول/ديسمبر 1993؛ و A/RES/50/172، 22 كانون الأول/ديسمبر 1995؛ و A/RES/52/119، 12 كانون الأول/ديسمبر 1997؛ و A/RES/54/168، 17 كانون الأول/ديسمبر 1999.

(39) القرار A/RES/56/154، 19 كانون الأول/ديسمبر 2001.

هاما في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها"⁽⁴⁰⁾. ونشير علاوة على ذلك في مجال الانتخابات إلى قرارين بشأن "تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة فعالية مبدأ إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إحلال الديمقراطية"⁽⁴¹⁾، أو أيضا بشأن "تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية"⁽⁴²⁾.

32- وقد اعتمد عدد من القرارات الأخرى التي لها صلة بمبدأ عدم التدخل في سياق مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير⁽⁴³⁾. كما اعتمدت أخرى في إطار مسألة حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد⁽⁴⁴⁾.

33- وتدخل في نطاق هذه الدراسة أيضا القرارات المعتمدة عقب المناقشات في إطار حالات محددة في مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة بموجب المادة 2(7) من ميثاق الأمم المتحدة.

4- مؤشر الممارسة داخل المنظمات الإقليمية

34- من منظور إقليمي، يقدم القرار 2131 (د-21) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1965 لمحة عامة هامة عن هذه الممارسة. ويثير على وجه الخصوص أن "مبدأ عدم التدخل [أكد] في المؤتمرات المعقودة في مونتيفيديو وبوينوس آيرس وتشابولتاك وبوغوتا، وكذلك في قرارات المؤتمر الآسيوي - الأفريقي في بانديونغ، والمؤتمر الأول لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة في بلغراد، وفي برنامج السلم والتعاون الدولي الذي أقر في ختام المؤتمر الثاني لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير

(40) القرار A/RES/58/189، 22 كانون الأول/ديسمبر 2003؛ وA/RES/60/164، 16 كانون الأول/ديسمبر 2005.

(41) القرار A/RES/62/150، 18 كانون الأول/ديسمبر 2007.

(42) القرارات A/RES/66/155، 18 كانون الأول/ديسمبر 2009 (تاريخ القرار 19 كانون الأول/ديسمبر 2011)؛ وA/RES/66/163، 19 كانون الأول/ديسمبر 2011؛ وA/RES/68/164، 18 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ وA/RES/70/168، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015؛ وA/RES/72/164، 19 كانون الأول/ديسمبر 2017؛ وA/RES/74/158، 18 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وA/RES/76/164، 16 كانون الأول/ديسمبر 2021.

(43) القرارات A/RES/64/151، 18 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ وA/RES/65/203، 21 كانون الأول/ديسمبر 2010؛ وA/RES/66/143، 19 كانون الأول/ديسمبر 2011؛ وA/RES/67/159، 20 كانون الأول/ديسمبر 2012؛ وA/RES/68/152، 18 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ وA/RES/69/163، 18 كانون الأول/ديسمبر 2014؛ وA/RES/70/142، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015؛ وA/RES/71/182، 19 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ وA/RES/72/158، 19 كانون الأول/ديسمبر 2017؛ وA/RES/73/159، 17 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ وA/RES/74/138، 18 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وA/RES/75/171، 16 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ وA/RES/76/151، 16 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ وA/RES/77/206، 15 كانون الأول/ديسمبر 2022.

(44) القرارات A/RES/51/103، 12 كانون الأول/ديسمبر 1996؛ وA/RES/52/120، 12 كانون الأول/ديسمبر 1997؛ وA/RES/53/141، 9 كانون الأول/ديسمبر 1998؛ وA/RES/54/172، 17 كانون الأول/ديسمبر 1999؛ وA/RES/55/110، 4 كانون الأول/ديسمبر 2000؛ وA/RES/56/148، 19 كانون الأول/ديسمبر 2001؛ وA/RES/57/222، 18 كانون الأول/ديسمبر 2002؛ وA/RES/58/171، 2 كانون الأول/ديسمبر 2003؛ وA/RES/59/188، 20 كانون الأول/ديسمبر 2004؛ وA/RES/60/155، 16 كانون الأول/ديسمبر 2005؛ وA/RES/61/170، 19 كانون الأول/ديسمبر 2006؛ وA/RES/62/162، 18 كانون الأول/ديسمبر 2007؛ وA/RES/63/179، 18 كانون الأول/ديسمبر 2008؛ وA/RES/64/170، 18 كانون الأول/ديسمبر 2009؛ وA/RES/65/217، 21 كانون الأول/ديسمبر 2010؛ وA/RES/66/156، 19 كانون الأول/ديسمبر 2011؛ وA/RES/67/170، 20 كانون الأول/ديسمبر 2012؛ وA/RES/68/162، 18 كانون الأول/ديسمبر 2013؛ وA/RES/69/180، 18 كانون الأول/ديسمبر 2014؛ وA/RES/70/151، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015؛ وA/RES/71/193، 19 كانون الأول/ديسمبر 2016؛ وA/RES/72/168، 19 كانون الأول/ديسمبر 2017؛ وA/RES/73/167، 17 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ وA/RES/74/154، 18 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ وA/RES/75/181، 16 كانون الأول/ديسمبر 2020؛ وA/RES/76/161، 16 كانون الأول/ديسمبر 2021؛ وA/RES/77/214، 15 كانون الأول/ديسمبر 2022.

المنحازة في القاهرة، وفي الإعلان الخاص بمشكلة الأعمال الهدامة الذي أقره في آكرا رؤساء الدول أو الحكومات الأفريقية".

35- وفي نفس السياق، سنقوم بتحليل قرارات وإعلانات ومقررات المنظمات الإقليمية المعتمدة بعد هذه الفترة، والتي تعكس ممارستها لمبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية.

جيم - الممارسة الدولية للدول

36- يمكن العثور على مبدأ عدم التدخل أيضا في الممارسة الأحادية للدول في القانون الدولي. وستجري الإشارة أساسا هنا إلى الإعلانات الاختيارية التي تقبل بالولاية الإلزامية لمحكمة العدل الدولية. وسيتعلق الأمر بنصوص الإعلانات التي لا تزال سارية المفعول، وتمكن الإشارة إلى نصوص أخرى لأسباب تاريخية. وتكمن أهميتها في أنها تتناول وتعكس موقف الدول من المسائل المتعلقة بمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي.

دال - الممارسة الوطنية للدول

37- ستُدرس أيضا الممارسة الوطنية للدول. وسيهم ذلك أي ممارسة ذات الصلة للدولة، تشريعية كانت أو تنفيذية أو قضائية أو غيرها، مما له ارتباط بمسألة عدم التدخل. وتكمن الفائدة العملية لهذه الممارسة في أنها ستُمكن من معرفة تصور الدول لمبدأ عدم التدخل، وهو ما يرجح أن يبرر مواقفها وسلوكياتها في القانون الدولي بشأن هذه المسألة.

هاء - الممارسة القضائية الدولية

38- يستحق الاجتهاد القضائي الدولي الوفير بشأن مسألة عدم التدخل الدراسة. وفي هذا الصدد، ستركز اللجنة بشكل خاص على الممارسة القضائية للمحكمة الدائمة للعدل الدولي التي تتناول أحكامها وفتاواها⁽⁴⁵⁾ مبدأ عدم التدخل. وبنيت المحكمة الدائمة للعدل الدولي على وجه الخصوص بما يؤيد أحد العناصر المكونة لمبدأ عدم التدخل⁽⁴⁶⁾.

CPJI, *Décrets de nationalité promulgués en Tunisie et au Maroc*, avis consultatif, n° 4, 7 février 1923, Série B (45)

.CPJI, *Décrets de nationalité promulgués en Tunisie et au Maroc*, op. cit., p. 23-24 (46)

39- وبعد ذلك، أصدرت محكمة العدل الدولية بدورها عدداً من الأحكام⁽⁴⁷⁾ والفتاوى⁽⁴⁸⁾ التي لها فائدة عملية للمناقشة الحالية⁽⁴⁹⁾. وأبدت محكمة العدل الدولية بدورها، على غرار سلفها، رأياً في مسألة عدم التدخل في القانون الدولي يتعلق بالجهات صاحبة الممارسة المتعلقة بهذا المبدأ وشكلها كما المواد التي ينبغي أن تكون موضوع التدخل⁽⁵⁰⁾. كما أبدت رأيها بشأن معيار عدم مشروعية التدخل وبشأن بعض الحالات النموذجية للأفعال التي تشكل تدخلاً محظوراً بموجب القانون الدولي⁽⁵¹⁾.

40- وأبدت المحكمة رأيها أيضاً في قضايا أخرى، خلافية وكذا استشارية⁽⁵²⁾، بشأن جوانب من هذا المبدأ. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بتحديد نطاق أحد العناصر المكونة لعدم التدخل، ألا وهو في هذه الحالة المجال الخاص بدولة معينة أو المسائل التي تشكل جزءاً منه⁽⁵³⁾.

رابعاً- الجوانب القانونية التي يمكن أن تدرسها اللجنة

41- تتعلق المسائل القانونية التي يثيرها مبدأ عدم التدخل أساساً بتحديد معناه ونطاقه، في ضوء الممارسة التي تم تحديدها.

42- ويعتمد الاجتهاد القضائي الدولي عموماً شرطين أساسيين لتحديد وجود تدخل غير مشروع في الشؤون الداخلية لدولة ما من عدمه. فالفعل المذكور للدولة المتدخل عليه ينبغي أن يتعلق، من ناحية، بمسائل

(47) CIJ, *Affaire des activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci* (Nicaragua c. États-Unis d'Amérique), arrêt, 27 juin 1986, *CIJ Rec. 1986*, §259 et ss. CIJ, *Affaire de l'Interhandel* (Suisse c. États-Unis d'Amérique), arrêt, exceptions préliminaires, 21 mars 1959, *CIJ Rec. 1959*, p. 23. CIJ, *Affaire du droit de passage sur territoire indien* (Portugal c. Inde), arrêt, et fond, 12 avril 1960, p. 31. CIJ, *Affaire Nottebohm* (Liechtenstein c. Guatemala), deuxième phase, arrêt, 6 avril 1955, p. 21. CIJ, *Affaire relative à certains emprunts norvégiens* (France c. Norvège), arrêt, 6 juillet 1957, pp. 8, 21-22. CIJ, *Activités armées sur le territoire du Congo*, (RDC c. Ouganda), arrêt, *C.I.J. Recueil 2005*, p. 10. CIJ, *Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co.* (Royaume-Uni c. Iran), arrêt, exception préliminaire, 22 juillet 1952, *CIJ Recueil 1952*, p. 10.

(48) CIJ, *Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie*, avis consultatif, 30 mars 1950, p. 9 et 10. CIJ, *Sahara occidental*, avis consultatif, 16 octobre 1975, *CIJ Rec. 1975*, par. 94. CIJ, *Applicabilité de la section 22 de l'article VI de la convention sur les privilèges et immunités des Nations unies*, avis consultatif, 15 décembre 1989.

(49) CIJ, *Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires*, avis consultatif, 8 juillet 1996, p. 24, par. 48.

(50) CIJ, *Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci*, *op. cit.*, p. 108, §205. CIJ, *Certaines activités menées par le Nicaragua dans la région frontalière* (Costa Rica c. Nicaragua) et *Construction d'une route au Costa Rica le long du fleuve San Juan* (Nicaragua c. Costa Rica), arrêt, 16 décembre 2016, *C.I.J. Recueil 2015*, p. 738, §223.

(51) CIJ, *Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci*, *op. cit.*, p. 108, §205. CIJ, *Certaines activités menées par le Nicaragua dans la région frontalière*, *op. cit.*, p. 738, §223.

(52) CIJ, *Applicabilité de la section 22 de l'article VI de la convention sur les privilèges et immunités des Nations unies*, avis consultatif, p. 43. M. SHAHABUDDEN, *Opinion individuelle jointe à cet avis*, *des Nations unies*, avis consultatif, p. 43.

(53) CIJ, *Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie*, *op. cit.*, pp. 9-10. CIJ, *Affaire de l'Interhandel*, *op. cit.*, pp. 24 et ss. CIJ, *Affaire du droit de passage sur territoire indien*, *op. cit.* p. 33.

تندرج في الشؤون الداخلية للدولة، وينبغي من ناحية أخرى أن يمثل قسراً للدولة الضحية فيما يتعلق بمسائل يعترف القانون الدولي مع ذلك بحريتها في التصرف والاختيار فيها⁽⁵⁴⁾.

ألف - التدخل وطبيعته غير المشروعة

1- تعريف مصطلح "التدخل"

43- يعتبر مصطلح "التدخل" أحد العناصر الرئيسية لمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي. وفي إطار المناقشات التي جرت داخل هيئات الأمم المتحدة، "جادل ممثلو بعض الدول بأن كلمة 'تدخل' مصطلح تقني يُعرّف تقليدياً في القانون الدولي بأنه 'إقحام ديكتاتوري للذات' وأن هذا التعريف ينطبق في حالة المادة 2 (7)"⁽⁵⁵⁾،⁽⁵⁶⁾.

44- ووفقاً لهذه الممارسة، فإن التدخل المحظور بموجب القانون الدولي يتسم بـ 'إقحام ديكتاتوري للذات' ضد الدولة التي تتعرض له. ومن المسلم به في هذا الصدد أن "كلمة 'تدخل' تتطابق على إقحام للذات ذي طبيعة أمره"⁽⁵⁷⁾. ومن الواضح أن هذا يبقى سؤالاً يجب تقييمه بشكل ملموس في كل مناسبة، بالنظر إلى أنه "لم يكن بالإمكان الإجابة على سؤال ما إذا كان فعل هيئة من هيئات الأمم المتحدة يتضمن العنصر الأمر الضروري لمفهوم 'التدخل' إلا بالرجوع إلى صيغة القرار ذي الصلة والظروف المحيطة به"⁽⁵⁸⁾.

45- غير أنه تجدر الإشارة إلى أن الممارسة التي تتبعها هيئات الأمم المتحدة لا تتضمن أي قرار يعطي تعريفاً عاماً للتدخل، بالمعنى المقصود في المادة 2 (7)"⁽⁵⁹⁾. ولم يتعرض هذا الاستنتاج لتغييرات مع مرور الوقت، إذ "لا يبدو أنه تم اتخاذ أي قرار يتضمن تعريفاً عاماً لهذه الكلمة"⁽⁶⁰⁾. وبالمقابل، وفي غياب تعريف عام، جرى التفكير في مصطلح "التدخل" من حيث صلته بفئات معينة من التدابير. وكان السؤال المطروح هو تحديد ما إذا كانت هذه التدابير تشكل، في حالة معينة، تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة ما كانت حالتها قيد نظر هيئة من هيئات الأمم المتحدة أم لا. ويتعلق الأمر، على وجه الخصوص، بسؤال ما إذا كان إدراج⁽⁶¹⁾ مسألة ما على جدول أعمال إحدى هيئات الأمم المتحدة - و/أو

(54) CIJ, *Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci*, op. cit., p. 108, §205. CIJ, *Certaines activités menées par le Nicaragua dans la région frontalière*, op. cit., et *Construction d'une route au Costa Rica le long du fleuve San Juan*, op. cit., p. 738, §223

(55) Cas n° 2 : A G (III/1), Plén., 14.6e séance, page 226; A G (III/2), Ire Comm., 267e séance, page 308; A G (VIII), Suppl. n° 16, paragraphes 139 à LU. ; (A G (V), Comm. pol. spéc., 42e séance, paragraphe 57; 43e séance, paragraphe 8; 45e séance, paragraphe 10). Cas No 11 : A G (VII), Comm. pol. spéc., 18e séance, paragraphe 19; A G (VIII), Comm. pol. spéc., 36e séance, paragraphe 30

(56) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, (1945-1954), §342

(57) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 3*, (1959-1966), §279

(58) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 3*, (1959-1966), §279

(59) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, (1945-1954), §344

(60) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 2*, (1955-1959), §120

(61) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 5*, (1970-1978), §53 وانظر AG (28), Bur., 212e séance, §67

النظر فيها⁽⁶²⁾ -⁽⁶³⁾ يشكل تدخلاً أم لا⁽⁶⁴⁾. وقد استمر هذا الاتجاه مع مرور السنين⁽⁶⁵⁾ -⁽⁶⁶⁾. وإذا كان موقف بعض الدول يعكس رداً إيجابياً، فإن موقف أخرى يعارضه، مما يعكس عدم وجود توافق في ممارسة هيئات الأمم المتحدة⁽⁶⁷⁾.

Cas n° 2 : A G (vi), Plén., 341e séance, paragraphe 37. Cas No 11 : A G (VII), Plén., 381e séance, paragraphes 21 à 28; A G (VIII), Plén., 435e séance, paragraphe 32. Cas No 18 : C S, 3e année, Nos 36 à 51, 268e séance, pp. 90 à 97. Cas No 20 : C S, 6e année, 559e séance, paragraphe 4

.Lire *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, (1945–1954), §347

Cas No 2: A G (VI), Plén., 341e séance, paragraphe 33; A G (VII), Plén., 380e séance, §§130 et ss;

Cas n° 7: A G (III/1), Bureau, 43e séance, و. A G (VIII), Plén., 435e séance, paragraphes 6 et suivants

Cas No 8: A G (III/2), Plén., 190e séance, و. pages 10 et 11; Plén., 142e séance, pages 97, 98 et 108

Cas n° 9: A G (VII), و. pages 20 à 29; A G (V), Plén., Vol. I, 284e séance, paragraphes 137 à 157

.Cas No 10 A G (VII), Bureau, 79e séance, paragraphe 18 و. Bureau, 79e séance, paragraphe 18

Cas n° 11 A G (VII), Plén., 381e séance, paragraphes 1 à 67; A G (VIII), Plén., 435e séance, و.

Cas No 18 و. Cas No 15 C S, Ire année, 2e série, No 7, 59e séance, page 196 و. paragraphes 19 à 48

Cas No 19 C S, 5e année, No 35, و. G S, 3e année, Nos 36 à 51, 268e séance, pages 90, 91 et 96

Cas No 20 C S, 6e année, 559e séance, paragraphes 3, 4, 9 à 12. Cas و. 493e séance, pages 22 et 23

No 21 C S, 8e année, 619e séance, paragraphes 25 à 31; 620e séance, paragraphes 16 à 24: 623e

.séance, paragraphe 29

Cas No 54 : voir *supra*, note 3. *Cas No 55* : voir *supra*, note 13. *Cas No 60* : voir *supra*, note 47. (65)

Cas No 61 : voir *supra*, notes 16 et 17. *Cas No 62* : voir *supra*, note 26. *Cas No 63* : voir *supra*, note

Cas No 64 : 57. انظر الحاشية 36 أعلاه.

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, *Supplément n° 6* انظر (66)

(1979–1984), §67

Cas No 7: A G (III/1), Bureau, 43e و. Cas No 2: A G (VII), Plén., 380e séance, paragraphe 137 (67)

Cas No 8: A G (III/2), Plén., 190e séance, pages 24 à 28; A G (V), Plén., و. séance, pages 10 et 11

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, (1945-1954), §349 و. انظر

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, (1945-1954), §350 و. انظر أيضا

Cas No 2: A G (III/1), Plén., 146e séance, page و. انظر des Nations Unies, vol. 1, (1945-1954), §350

Cas No 11: A G (VII), Plén., 381e و. Cas No 8: A G (III/2), Plén., 199e séance, page 12 و. 226

Cas No 55: AG (37), plén., 4e séance, point 8: Cuba, par. 25; و. أيضاً: séance, paragraphe 102

Bureau, 2e séance: Cuba, par. 52 à 54; Jamahiriya arabe libyenne, par. 57; Nicaragua, par. 59; URSS,

Cas No 61: AG (34), و. *Cas No 60*: CS (34), 2108e séance, par. 17 à 22 و. par. 65; Pologne, par. 66

Bureau, 2e séance: Thaïlande, par. 18; Costa Rica, par. 31; Singapour, par. 37; États-Unis, par. 38;

Royaume-Uni, par. 40; Papouasie-Nouvelle-Guinée, par. 41; AG (35), Bureau, 1re séance: Chine,

par. 39; Malaisie, par. 41; Thaïlande, par. 42; AG (36), Bureau, 1re séance: Philippines, par. 29;

Chine, par. 30; AG (37), Bureau, 1re séance: Chine, par. 30; AG (38), Bureau, 1re séance: Thaïlande,

Cas و. par. 46; Chine, par. 47; AG (39), Bureau, 1re séance: Malaisie, par. 31 et 32, Chine, par. 35

No 62: AG (34), Bureau, 5e séance: Madagascar, par. 5, 7; Mozambique, par. 11; Jamahiriya arabe

Cas No 64: AG (35), plén., و. *Cas No 63*: CS (35), 2185e séance, par. 35 et 37 و. libyenne, par. 16

3e séance, par. 82, 84 à 86, 90, 92 et 96; Bureau, 1re séance: Pakistan, par. 113; Madagascar, par.

119; AG (36), plén., 4e séance, point 8: Pakistan, sixième et septième paragraphes; Australie,

troisième paragraphe; Chine, deuxième paragraphe; Bureau, 1re séance, par. 44 et 46; AG (37),

plén., 4e séance, point 8: Pakistan, premier et deuxième paragraphes, et Chine, premier et troisième

paragraphes; Bureau, 1re séance, par. 57 à 59 et 62; AG (39), Bureau, 1re séance: Pakistan, par. 50;

Cas No 55: AG (37), plén., 4e séance, point 8: Cuba, par. 25; و. انظر أيضاً: Chine, par. 55 et 57

Bureau, 2e séance: Cuba, par. 52 à 54; Jamahiriya arabe libyenne, par. 57; Nicaragua, par. 59; URSS,

Cas No 61: AG (34), و. *Cas No 60*: CS (34), 2108e séance, par. 17 à 22 و. par. 65; Pologne, par. 66

46- ولكن التدخل لم يوصف حتى الآن بأنه "ديكتاتوري" أو "أمر"، وفقاً لبعض الفقه القانوني. وفي هذا الصدد، يُقال إنه حتى عندما لا يكون التدخل "ديكتاتورياً" أو "متسماً بالإكراه"، يمكن دائماً اعتباره حشراً للأنف في شؤون تدخل أساساً ضمن الولاية القضائية الوطنية لدولة ما، وبالتالي محظوراً بموجب القانون الدولي⁽⁶⁸⁾.

47- وفي ضوء ما سبق، يمكن للجنة أن تنكب على تحديد معالم مفهوم "التدخل" وفي الوقت نفسه نطاقه. وستركز بشكل خاص على أنواع الأفعال والوقائع التي تصدر عن أشخاص القانون الدولي والفاعلين فيه مما ينبغي اعتباره داخلاً ضمن مقتضيات هذا المفهوم، بما في ذلك الظواهر الجديدة التي لا تندرج ضمن المعايير الحالية لمبدأ عدم التدخل. والواقع أن ممارسة الدول في الآونة الأخيرة توضح عدداً من أنشطة دول ضد أخرى، ولكنها تبدو للوهلة الأولى خارج المقتضيات المعيارية لإطاره القانوني. وفي هذا الصدد، قد يثير مجال الأنشطة السيبرانية أسئلة أساسية ذات صلة⁽⁶⁹⁾.

2- طبيعة التدخل المحظور

48- لا يحدد ميثاق الأمم المتحدة طبيعة التدخل المحظور بموجب القانون الدولي، في حين تشير إليه صكوك أخرى صراحة. فعلى سبيل المثال، تحظر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام 1975 "أي شكل من أشكال التدخل المسلح أو التهديد بمثل هذا التدخل ضد دولة أخرى"، وكذلك "أي عمل آخر من أعمال الإكراه العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو غيره من أشكال الإكراه". وميثاق منظمة الدول الأمريكية "لا يستبعد استخدام القوة المسلحة فحسب، بل يستبعد أيضاً أي شكل آخر من أشكال إقحام الذات في شؤونها أو نزعة تمس بشخصية الدولة والعناصر السياسية والاقتصادية والثقافية التي تشكلها". كما تنص المادة 16 من هذه الاتفاقية على أنه "لا يجوز لأي دولة أن تطبق أو تتخذ تدابير اقتصادية أو سياسية قسرية لإكراه الإرادة السيادية لدولة أخرى ومن أجل الحصول منها على مزايا من أي نوع كانت".

Bureau, 2e séance: Thaïlande, par. 18; Costa Rica, par. 31; Singapour, par. 37; États-Unis, par. 38; Royaume-Uni, par. 40; Papouasie-Nouvelle-Guinée, par. 41; AG (35), Bureau, 1re séance: Chine, par. 39; Malaisie, par. 41; Thaïlande, par. 42; AG (36), Bureau, 1re séance: Philippines, par. 29; Chine, par. 30; AG (37), Bureau, 1re séance: Chine, par. 30; AG (38), Bureau, 1re séance: Thaïlande, Cas و par. 46; Chine, par. 47; AG (39), Bureau, 1re séance: Malaisie, par. 31 et 32, Chine, par. 35 No 62: AG (34), Bureau, 5e séance: Madagascar, par. 5, 7; Mozambique, par. 11; Jamahiriya arabe Cas No 64: AG (35), plén., و Cas No 63: CS (35), 2185e séance, par. 35 et 37 و libyenne, par. 16 3e séance, par. 82, 84 à 86, 90, 92 et 96; Bureau, 1re séance: Pakistan, par. 113; Madagascar, par. 119; AG (36), plén., 4e séance, point 8: Pakistan, sixième et septième paragraphes; Australie, troisième paragraphe; Chine, deuxième paragraphe; Bureau, 1re séance, par. 44 et 46; AG (37), plén., 4e séance, point 8: Pakistan, premier et deuxième paragraphes, et Chine, premier et troisième paragraphes; Bureau, 1re séance, par. 57 à 59 et 62; AG (39), Bureau, 1re séance: Pakistan, par. 50; Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, و Chine, par. 55 et 57 .Supplément n° 6 (1979-1984), §67

H. ROLIN, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats* présenté par Charles Rousseau (Deuxième Commission), in *Annuaire de l'Institut de droit international*, t. 44, vol. I, 1952, p. 175 (68)

Tallinn Manual 2.0 on the International Law Applicable to Cyber Operations, 2nd ed., Cambridge, l'étude critique de B. KARINE, « "Rien que la *lex lata*" ? Étude critique du Manuel de Tallinn 2.0 sur le droit international applicable aux cyber-opérations », in *AFDI*, vol. 63, 2017, pp. 121-160 (69)

49- وتسير القرارات التي اعتمدها هيئات الأمم المتحدة على نفس المنوال. وتشير القرارات الرئيسية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة إلى التدخل، سواء كان مسلحاً أو سياسياً و/أو اقتصادياً، أو بأي طريقة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وتعد القرارات 2131 (د-20)، المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 1965، المتعلق بإعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحماية استقلالها وسيادتها⁽⁷⁰⁾؛ و2625 (د-25) المتعلق بإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة⁽⁷¹⁾؛ و36/103 المتعلق بإعلان بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول⁽⁷²⁾، قرارات أكثر تحديداً في هذا المجال.

50- ومع ذلك، يبدو أن ممارسة الدول فيما يتعلق بطبيعة التدابير المميّزة للتدخل المحظور بموجب القانون الدولي ليست واضحة جداً. وثمة تسليم منهجي بأن التدابير ذات الطابع المسلح تندرج ضمن أنواع الأعمال المحظورة بموجب هذا المبدأ. وينطبق الأمر نفسه على استخدامها وكذا التهديد باستخدامها ضد دولة ما. كما يُشار بشكل عام إلى قيام دولة ما بتشجيع أنشطة غير مشروعة تقوم بها جهات فاعلة من غير الدول ضد دولة أخرى، أو السماح باستخدام هذه الجهات الفاعلة إقليمياً للقيام بمثل هذه الأعمال ضد دولة أخرى. ويقبل الاجتهاد القضائي والفقهاء القانونيون الدوليين أيضاً هذا التصنيف للممارسة الدولية. ولم تحظ مسألة طبيعة التدخل باهتمام متعمق بما يكفي في الممارسة التي تتبعها هيئات الأمم المتحدة.

51- وفي المقابل، لا يبدو أن التدابير ذات الطابع الاقتصادي تحظى بنفس القبول في ممارسة الدول على أنها تشكل أو يحتمل أن تشكل أعمال تدخل محظورة. ويظهر تحليل هذه الممارسة أن بعض التدابير الاقتصادية لا تزال تُحتمل على نطاق واسع فيما بين البلدان. وفي قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها، لم تستبعد محكمة العدل الدولية مثل هذه التدابير من حيث المبدأ، لكنها أشارت إلى أنها لا تستطيع "اعتبار التدابير الاقتصادية محل النزاع انتهاكات للمبدأ العرفي لعدم التدخل"⁽⁷³⁾.

52- وقد أقر الأمين العام للأمم المتحدة أيضاً بأنه "بالرغم من المعاهدات والإعلانات والقرارات ذات الصلة المعتمدة في المنظمات الدولية والتي تحاول أن تضع معايير تحد من استخدام [التدابير الاقتصادية القسرية]... يفنقر النظام القانون الدولي إلى آليات كافية لرصد استخدام هذه التدابير [...]؛ (د) ينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ وظيفة للتصدي للتدابير الاقتصادية القسرية. وينبغي للكيان المعين أن يسعى إلى وضع المفهوم والمعايير ذات الصلة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء"⁽⁷⁴⁾.

53- ويجدر تحديد هذه الفئات المختلفة من التدابير من أجل إبداء رأي في مشروعيتها من عدمها بموجب مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي. وتجدر أيضاً في هذا الصدد مراعاة ممارسة مجلس الأمن بشأن اعتماد واستخدام التدابير الاقتصادية لأغراض حفظ السلام. ومن المسلم به أن للمجلس، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن "يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته"⁽⁷⁵⁾.

(70) اعتمد في 21 كانون الأول/ديسمبر 1965.

(71) اعتمد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970.

(72) اعتمد في 9 كانون الأول/ديسمبر 1981.

(73) CIJ, affaire des Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci, fond, op. cit., §245.

(74) مذكرة من الأمين العام بشأن مسألة التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، القرار A/48/535، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1993.

(75) المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة.

-3 نطاق التدخل المميز لمبدأ عدم التدخل في القانون الدولي

54- تحظر الصكوك القانونية الدولية وقرارات هيئات الأمم المتحدة التي احتج بها سابقا التدخل "المباشر" أو "غير المباشر"، "الفردى" أو "الجماعي"، في الشؤون "الداخلية" أو "الخارجية" التي تندرج أساساً ضمن الولاية القضائية الوطنية للدولة.

55- وزُعم أحياناً أن عدم التدخل في القانون الدولي له معنى أوسع بكثير من أن تحوطه المادة 2 (7) من الميثاق لوحدها. ويبين تحليل للممارسة المتبعة في هيئات الأمم المتحدة أنه "فيما يخص العلاقة بين المادة 2(7) ومبدأ عدم التدخل [...] كان هناك اتجاه لاستخدام مصطلح 'عدم التدخل' للدلالة على حظر التدخل في الشؤون التي تدخل في نطاق الولاية الوطنية للدولة، وهو ما صيغ في المادة 2(7) من الميثاق، ولكن هذا لم يكن إلا جانباً واحداً من جوانب عدم التدخل الذي يعني، بالمعنى الضيق، عدم إقحام الذات. ويشمل مفهوم التدخل عناصر أخرى أكثر بكثير من "التطاول" على الشؤون الداخلية لدولة أخرى، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للقوة ضد دولة أخرى، المحظور بموجب المادة 2(4) من الميثاق⁽⁷⁶⁾.

56- وفي عدة حالات، جرى الاحتجاج بالمادة 2(7) من الميثاق في سياق صون السلم والأمن الدوليين⁽⁷⁷⁾. كما جرى الاحتجاج بها في مجالات أخرى شتى من القانون الدولي، وإن لم تكن نعرف المحتوى الدقيق الذي يُشار إليه في كل مرة. وفي مجال الاحتجاج بما يسمى بالقيم الديمقراطية، ينبغي أيضاً تحليل وتوضيح العلاقات بين مبدأ رفض ما يسمى بالحكومات "غير الديمقراطية" أو "غير الدستورية" ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما، الذي يشير إلى مبدأ الاستقلالية الدستورية⁽⁷⁸⁾.

(76) *Répertoire de la pratique suivie par les* A G (XXII), 6e Comm., 1001e séance, par. 34. *قارن مع* *organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 4* (1966-1969), §126

(77) *Cas No 60*: CS (34), 2108e séance: Chine, par. 107; 2109e séance: Norvège, par. 17; France, par. 43; et Bolivie, par. 55; 2110e séance: Gabon, par. 15; Portugal, par. 25; Royaume-Uni, par. 63; et *Cas No 61*: AG (34), و. États-Unis, par. 72; 2111e séance: Japon, par. 15; Philippines, par. 96 à 98 plén., 62e séance: Viet Nam, par. 61; Kampuchéa démocratique, par. 89 et 90 à 93; AG (35), plén., 36e séance: Malaisie, par. 94; 37e séance: Chine, par. 23; 38e séance: Samoa, par. 99 et 100; 39e séance: Canada, par. 43; 40e séance: Népal, par. 7 et 8; AG (36), plén., 36e séance: Philippines, par. 3 et 4; 37e séance: Pakistan, par. 51; Chili, par. 80 et 82; et Chine, paragraphe précédant l'avant-dernier paragraphe; AG (37), plén., 47e séance: Pakistan, par. 1 et 4; et États-Unis, par. 14 et 44; *Cas No 62*: AG (34), Bureau, 5e séance, par. 3 à 8. AG (38), plén., 37e séance: Soudan, par. 88 *Cas No 63*: CS (35), 2185e séance: Bangladesh, par. 35; Chine, par. 37; et Égypte, par. 126; 2186e و séance: Chine, par. 35; Royaume-Uni, par. 52 et 54; Kampuchéa démocratique, par. 105; Arabie saoudite, par. 109 et 110; et Nouvelle-Zélande, par. 132; 2187e séance: États-Unis, par. 8, 20 et 25; Australie, par. 30; Singapour, par. 44; Norvège, par. 52; Espagne, par. 62; Somalie, par. 73; Malaisie, par. 86; Libéria, par. 115 et 116; 2188e séance: Portugal, par. 24 et 26; Venezuela, par. 37; Pays-Bas, par. 55 et 56 et Jamaïque, par. 98; 2189e séance: Bangladesh, par. 46; Niger, par. 56; République fédérale d'Allemagne, par. 63; et Yougoslavie, par. 80; 2190e séance: Panama, par. 19 *Cas No 64*: AG و. et 21; Zaïre, par. 39; Canada, par. 63; Chili, par. 77 à 79 et 84; et France, par. 127 (ES-6), plén., 2e séance: Canada, par. 14 et 15; Suède, par. 51; Équateur, par. 95 et 96; Nigéria, par. 120; Espagne, par. 154 et 155; 3e séance: Albanie, par. 4; Autriche, par. 25; Venezuela, par. 81, 94 et 96; et France, par. 105; 4e séance: États-Unis, par. 78 à 80; République fédérale d'Allemagne, par. 120 et 123; Turquie, par. 130 et 131; 5e séance: Égypte, par. 27 et 28; Zaïre, par. 56 à 66; Nouvelle-Zélande, par. 88; URSS, par. 8 et 93; Chili, par. 98, 102 et 109; Singapour, par. 185; 6e séance: Kampuchéa démocratique, par. 52 et 53; et 7e séance: Sierra Leone, par. 49; AG (35), plén., 65e séance, Pakistan, par. 22 et 23; 67e séance: Arabie saoudite, par. 52 et 53; 68e séance: Bangladesh, par. 60 et 61; AG (36), plén., 58e séance: Malaisie, par. 78 et 88

(78) M. KAMTO, « Constitution et principe de l'autonomie constitutionnelle », in *Constitution et droit international*, Académie internationale de droit constitutionnel, *Recueil des cours*, n° 8, Tunis, CPU, 2000

بما أن لكل دولة أو شعب الحق في تحديد تنظيمه السياسي بحرية⁽⁷⁹⁾. وينطبق الأمر نفسه على العلاقات بين تمويل دول أجنبية لمنظمات غير حكومية خاضعة لولاية أو اختصاص دول أخرى، نظراً لكون الدول الإقليمية تعتبر مثل هذه الأنشطة عموماً تدخلاً غير مشروع في شؤونها الداخلية.

57- وفي مجال حقوق الإنسان، ينبغي أيضاً تحليل عودة مبادئ عفا عليها الزمن مثل التدخل الإنساني أو إقحام الذات الإنساني إلى الظهور، ولا سيما تحت ستار مسؤولية الحماية، من حيث العلاقات بين هذه المبادئ ومبدأ عدم التدخل في القانون الدولي. وتقدم الأزمة الليبية لعام 2011 مثلاً وثيق الصلة على نحو خاص بالموضوع. وينطبق الأمر نفسه على التدخلات التي تعتبرها الدول التي تقع ضحية لها غير مشروعة، ولا سيما تحت ستار حماية الأقليات الإثنية والدينية، طالما أن هذه التدخلات تنطوي بشكل أو بآخر على استخدام شكل من أشكال الإكراه ضد دولة ما في مجال يعترف لها فيه القانون الدولي بحرية التصرف أو القرار.

باء - مسألة المواد التي تدرج أساساً ضمن الولاية القضائية الوطنية للدول

58- للتمدد المادي المتزايد للقانون الدولي في الوقت الراهن في جميع مجالات نشاط الدولة تقريباً طابع من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة اليقين بشأن ما تعترف على تسميته "المجال الخاص" للدولة، والذي يكيف وجوده مبدأ عدم التدخل، وكذلك احترامه أو انتهاكه⁽⁸⁰⁾. وقد ذكر معهد القانون الدولي، في دورته بشأن هذه المسألة في إيكس أون بروفانس أن "المجال الخاص هو مجال أنشطة الدولة التي لا يتقيد فيها اختصاص الدولة بالقانون الدولي". بيد أنه أوضح أن "نطاق هذا المجال يعتمد على القانون الدولي ويختلف باختلاف تطوره"⁽⁸¹⁾.

59- وعلى هذا المنوال، يمكن للجنة القانون الدولي أن تتكبد على تحديد المضمون والمعالم الدقيقين لما ينبغي أن يشكل المجال الخاص للدولة، ومن ثم المسائل المتعلقة بشؤونها الداخلية والخارجية. وصحيح أن بعض الأمثلة يمكن أن تقيد في توضيح ذلك. ومع ذلك، قد تنظر اللجنة أيضاً في وضع تعريف عام من حيث المبدأ. وهذا يطرح جزئياً مسألة المنهجية التي ينبغي اتباعها.

1- ما هو المحتوى المعياري للمجال الخاص للولاية القضائية الوطنية للدولة؟

60- تُناقش مسألة المواد التي تدرج أساساً ضمن الولاية القضائية الوطنية بانتظام في ممارسة هيئات الأمم المتحدة. ويستتبع هذا أنه "لا يبدو أن هناك أي تعريف عام لبند الولاية القضائية الوطنية في قرارات مختلف هيئات الأمم المتحدة"⁽⁸²⁾. كما أنه لم يكن من الممكن تحديد محتواه بشكل مسبق وتجريدي.

61- وقد أشار معهد القانون الدولي في تقريره عن تحديد المسائل التي تدرج أساساً ضمن الولاية القضائية الوطنية للدول إلى أن "مهمة تحديد النطاق الدقيق لهذا المجال مهمة مستحيلة على الفقيه

(79) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 1(1).

(80) IDI, *La détermination du domaine réservé et ses effets*, Session d'Aix-en-Provence, 1954 ; R. KOLB, « Du domaine réservé : réflexions sur la théorie de la compétence nationale », in *RGDIP*, 2006, n° 3, p. 597-646 ; B. JOUZIER, « Déclin et persistance de la théorie du domaine réservé : le constat d'un rôle de "transition" du domaine réservé », in *RQDI*, 2020, 33(2), pp. 53-75

(81) IDI, *La détermination du domaine réservé et ses effets*, Session d'Aix-en-Provence, 1954

(82) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, (1945-1954), §389

القانوني⁽⁸³⁾. ويشار أيضاً في نفس السياق إلى أن "مختلف الردود التي تلقاها المقرر الخاص تعبر عن نفس الرأي في هذا الصدد، أي أنه من المستحيل تحديد المجال الخاص للولاية القضائية الوطنية مسبقاً"⁽⁸⁴⁾. كما أن "من شأن أي محاولة لوضع قائمة من هذا القبيل أن تشكل خطراً على تطوير القانون الدولي"⁽⁸⁵⁾.

62- وللتخفيف من مدى هذا التأكيد، قيل إن "المجال الخاص ليس فقط غير قابل للتحديد قانونياً في لحظة معينة، الأمر الذي من شأنه أن يستبعد بشكل خطير إمكانية صدور حكم من محكمة دولية في هذا الشأن، بل إنه غير قابل للتحديد بصورة مجردة لأنه دائم التغيير"⁽⁸⁶⁾.

63- وفي غياب تعريف عام، تُستخدم معايير شتى عموماً، سواء في الممارسة التي تتبعها هيئات الأمم المتحدة أو في الاجتهاد القضائي أو الفقه القانوني. وخلال المناقشات التي دارت داخل هيئات الأمم المتحدة، أعربت بعض الدول "عن رأي مفاده أن قضية ما لا تندرج أساساً ضمن الولاية القضائية الوطنية لدولة ما إلا إذا لم تكن خاضعة لقواعد القانون الدولي أو لم يكن من المحتمل أن تكون خاضعة لها"⁽⁸⁷⁾. واقترح معهد القانون الدولي معياراً مماثلاً في تقريره حول هذه المسألة⁽⁸⁸⁾.

64- وإضافة إلى معيار غياب لائحة تنظيمية دولية⁽⁸⁹⁾ أو رقابة دولية، يُشار أحياناً إلى أن القضايا تخرج من نطاق الولاية القضائية الوطنية عندما "يكون هناك على الأقل اعتراف بمصلحة الدول الثالثة أو المجتمع"⁽⁹⁰⁾. وتؤيد مقترحات أخرى ترك الأمر للاجتهاد القضائي والممارسة الدولية إمكانية لتحديد هذه الأمور⁽⁹¹⁾، أو تعريفها "على أساس اعتبارات سياسية، بل ويمكن عدم أخذ الاعتبارات القانونية في الحسبان"⁽⁹²⁾.

2- ما هو نطاق مجال المسائل التي تقع أساساً ضمن الولاية القضائية الوطنية للدول؟

65- من المسلم به عموماً، والممارسة الموصوفة أعلاه تثبت ذلك، أن نطاق المجال الخاص بالولاية القضائية الوطنية للدول يحدده (أو ينبغي أن يحدده) القانون الدولي ويتبع تطوره. وقد كرس الاجتهاد القضائي الدولي هذا المبدأ. وقد أشارت المحكمة الدائمة للعدل الدولي إلى ذلك في قضية *مراسيم الجنسية*

(83) *Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats* présenté par Charles Rousseau (Deuxième Commission), in *AIDI*, t. 44, vol. I, 1952, §2, p. 157

(84) *Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats*, op. cit., §2, pp. 157-158 الحاضر وضع قائمة كاملة وشاملة. وأي تعريف لا يمكن أن يكون إلا تجريبياً ولاحقاً.

(85) E. HAMBRO, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats*, op. cit., §2, p. 166

(86) H. ROLIN, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats*, op. cit., §2, p. 173

(87) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, (1945-1954), §133

(88) *Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats*, op. cit., §2, p. 157 و انظر أيضاً 162، article 1.

(89) انظر A. VERDROSS, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats*, op. cit., §2, p. 179

(90) H. ROLIN, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs*, op. cit., §2, p. 174

(91) *Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats*, op. cit., §3, p. 158

(92) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 3*, (1959-1966), §315

الصادرة في تونس والمغرب⁽⁹³⁾. ويتقلص نطاق القانون الدولي تبعاً لمدى تطفله على المسائل الخاصة بالولاية القضائية الوطنية للدول أو "اجتياحه" لمجالها. وفي الممارسة العملية، يجب تحليل المسألة على أساس كل حالة على حدة، الأمر الذي من شأنه أن يقلص نطاق التدخل على الجزء المتأثر من المسألة. وقد اعتمدت محكمة العدل الدولية نهجاً مماثلاً عندما خلصت إلى أن "التوجهات السياسية الداخلية لدولة ما تقع ضمن الاختصاص الحصري لتلك الدولة شريطة ألا تنتهك بالطبع أي التزام بموجب القانون الدولي"⁽⁹⁴⁾. وتتحقق محكمة العدل الدولية، حتى في نهجها الرامي إلى حل خلافات الدول حول هذه المسألة، مما إذا كانت المسألة قيد المناقشة تتعلق بمسألة من مسائل القانون الدولي أم لا⁽⁹⁵⁾، أو ما إذا كان حلها يتطلب تفسير القانون الدولي أو تطبيقه أم لا⁽⁹⁶⁾. وينطبق الأمر نفسه على الحالات التي قبلت فيها الاستثناء القائم على الاحتجاج بالمجال الخاص⁽⁹⁷⁾.

66- ويشاطر الفقه القانوني الدولي هذا النهج. فقد اعترف هانز كيلسن، على سبيل المثال، بما يلي: "لا يدخل أي شيء في نطاق الولاية القضائية الوطنية الحصرية لدولة ما إلا إذا لم يكن يخضع لقاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي أو التعاهدي. ويجوز أن تصبح أي مسألة موضوع اتفاقية دولية، ومن ثم لا تبقى في نطاق الولاية القضائية الداخلية للدول المتعاقدة. ولهذا السبب لا يمكننا التمييز إلا بين المسائل التي ينظمها بالفعل القانون الدولي العام أو الخاص وتلك التي لا يحكمها بعد والتي لا تزال تقع، لهذا السبب، ضمن الولاية القضائية الداخلية للدولة"⁽⁹⁸⁾.

67- ويتم التسليم أحياناً بأن:

"مسائل الولاية القضائية الداخلية ليست هي تلك التي لا ينظمها القانون الدولي، بل هي تلك التي تركها القانون الدولي لتنظيمها الدول. ومن ثم، لا توجد مسائل داخلية بحكم "طبيعتها". فكل المسائل قابلة للتنظيم القانوني الدولي، وقد تصبح موضوعاً لقواعد جديدة من قواعد القانون العرفي أو الالتزامات التعاهدية"⁽⁹⁹⁾.

68- ويُظهر تحليل موجز لممارسة هيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمادة 2(7) من الميثاق أن معيار القانون الدولي يحدد نطاق المجال الخاص وكذا اختصاص النظر في نزاع يتعلق بهذه المسألة في كل حالة⁽¹⁰⁰⁾.

(93) CPJI, *Décrets de nationalité promulgués en Tunisie et au Maroc*, , op. cit., p. 23-24

(94) CII, *Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci*, op. cit., p. 131, §268

(95) CII, *Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie*, , op. cit.,

p. 9 et 10 ; CII, *Affaire du droit de passage sur territoire indien*, op. cit., fond, 12 avril 1960, p. 31

(96) CIJ, *Affaire de l'Interhandel*, op. cit., p. 23

(97) CII, *Affaire relative à certains emprunts norvégiens* (France c. Norvège), arrêt, 6 juillet 1957, p. 21, 27

(98) H. KELSEN, *Peace Through Law*, Chapel Hill, The University of North Carolina Press, 1944, 33

(99) L. PREUSS, "Article 2, Paragraph 7 of the Charter of the United Nations and Matters of Domestic Jurisdiction", in *Collected Courses of the Hague Academy of International Law*, 1949, vol. 74, p. 568

(100) G. ARANGIO-RUIZ, « Le domaine réservé. L'organisation internationale et le rapport entre droit international et droit interne », in *RCADI*, vol. 225, 1990, 9, 33. Voy. ég. *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1 (1945-1954) ; vol. 1, *Supplément n° 1*, (1954-1955) ; vol. 1, *Supplément n° 1* (1954-1955) ; vol. 1, *Supplément n° 2* (1955-1959) ; vol. 1, *Supplément n° 3* (1959-1966) ; vol. 1, *Supplément n° 4* (1966-1969) ; vol. 1, *Supplément n° 5* (1970-1978) ; vol. 1, *Supplément n° 6* (1979-1984) ; vol. 1, *Supplément n° 7* (1985-1988) ; vol. 1, *Supplément n° 8* (1989-1994) ; vol. 1*, *Supplément n° 9* (1995-1999) ; vol. 1*, *Supplément n° 10* (2000-2009)

69- وقد أقر معهد القانون الدولي بأن "المجال الخاص للولاية القضائية الوطنية للدول يحدده القانون الدولي وتطور العلاقات الدولية. وهو ينم عن طابع تطوري وغير قابل لتعريف عام ومجرد"⁽¹⁰¹⁾. ويحدث هذا التحديد لنطاق المجال الخاص للاختصاص القضائي الوطني للدول أيضاً على وجه الخصوص عندما تدخل في التزامات دولية بشأن مسائل تقع ضمن هذا المجال. وهذا "يستبعد بالضرورة من هذا الاختصاص أي مسألة تتعلق بتفسير أو تطبيق الالتزام المذكور"⁽¹⁰²⁾. ولا يوجد توافق في الآراء على هذا النهج. وهناك نزوع مختلف. يرى أن مجال القانون الدولي ومجال الولاية القضائية الوطنية يتعايشان من دون أن يستبعد أحدهما الآخر تماماً⁽¹⁰³⁾، بالنظر إلى أنه ينبغي اعتبار الالتزامات الدولية للدول "استثناءات ولا يمكن أن تشمل أبداً كامل مجال الاستقلال الذاتي للدولة"⁽¹⁰⁴⁾.

جيم - مسألة الإكراه ضد الدولة ضحية التدخل

70- تكاد مسألة الإكراه تثير المخاوف نفسها المتعلقة بمفهوم "التدخل". وسنعود أساساً إلى المناقشات المخصصة لهذه الغاية في النقطة المتصلة بها.

71- ولم تحدد اللجنة بوضوح مفهوم الإكراه المستخدم في المادة 18 من مشروع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً لعام 2001. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة ترى أن الإكراه لا بد وأن يكون فعلاً غير مشروع، لا سيما،

"لأنها تتطوي على تهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً، بما يتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أو لأنها تتطوي على تدخل، أي تدخل قسري، في شؤون دولة أخرى... غير أن الإكراه قد يتخذ أشكالاً أخرى، كالضغط الاقتصادي الشديد، شريطة أن يكون على نحو يحرم الدولة التي تتعرض للإكراه من أية إمكانية للامتثال للالتزام الذي أُخل به"⁽¹⁰⁵⁾.

72- ويمكن للجنة أن تهتم بالممارسة الدولية المشار إليها أعلاه من أجل تحديد طبيعة وطرائق التعبير عن مصطلح "الإكراه" قيد النظر. ولم يعد هناك أي شك في أن بعض الأنشطة - غير المتسمة بالإكراه بطبيعتها - قد يكون من آثارها أو هدفها، بطريقة أو بأخرى، بشكل معلن أو غير معلن، إكراه الدولة الضحية على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام به. فعندما يكون التدخل غير قائم من الوهلة الأولى، وبحكم طبيعته، على إكراه الدولة الضحية على التصرف أو الامتناع عن التصرف بطريقة معينة، قد يكون من الصعب إثبات انتهاك مبدأ عدم التدخل.

73- وفي ضوء ما سبق، يمكن للجنة أن تحدد إلى أي مدى يمكن لتأثير نشاط ما على تصرف الدولة أن يشكل مساساً بمبدأ عدم التدخل من عدمه. وعلى نفس المنوال، يمكن أن تسعى اللجنة أيضاً إلى تحديد عناصر الفهم التي من شأنها أن تساعد على سد فجوة غياب قواعد موضوعية في هذا المجال.

(101) Article 2 du Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats, op. cit., p. 162

(102) Article 3 du Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats, op. cit., p. 163

(103) E. HAMBRO, Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats, op. cit., §3, p. 163

(104) A. VERDROSS, Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats, op. cit., p. 177

(105) مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، حولية... 2001، المجلد الثاني، الجزء 2، ص 89، الفقرة 3.

دال - مسألة رضا الدولة بالتدخل

74- عادة ما يُحتج بمسألة الرضا، على وجه الخصوص، لدحض القول بانتهاك مبدأ عدم التدخل في حالة معينة، سواء في حالة تدخل الأمم المتحدة أو الدول. ونشير على سبيل المثال، "في مناقشة القضية رقم 52 (المسألة الكورية)، اعترض بعض الممثلين على القول بأن المادة 2(7) تحظر على الأمم المتحدة التدخل في كوريا، بحجة أن الأمم المتحدة استجابت بذلك لدعوة الحكومة الكورية⁽¹⁰⁶⁾. ويمكن رؤية حالات مماثلة في قضية روديسيا الجنوبية⁽¹⁰⁷⁾ أو جمهورية الكونغو⁽¹⁰⁸⁾. وفي بعض الحالات، تستند مشروعية التدخل إلى "طلب صريح من الدولة المعنية استناداً إلى أحكام معاهدة خاصة"⁽¹⁰⁹⁾⁽¹¹⁰⁾.

75- وستتظر اللجنة في مسألة الرضا هذه⁽¹¹¹⁾ من أجل تحديد شروط صحتها، ولا سيما عندما تعطيه دولة يمكن أن تجد نفسها، على سبيل المثال، في وضع لا يكون لها في شروطه مخرج سوى التصرف بالطريقة التي تريدها الدولة المتدخلة. وعلاوة على ذلك، "إذا تمسكنا بالقانون الدولي كما يفسره معهد القانون الدولي⁽¹¹²⁾، لا يفترض في الواقع أن تدعم دول ثالثة أحد الأطراف (سواء كان حكومياً أو متمرداً) في نزاع مسلح داخلي"⁽¹¹³⁾.

(106) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 4*, (1966-1969), § 102

(107) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 4*, (1966-1969), § 103

(108) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 3*, (1959-1966), § 280

(109) *Cas No 60* : CS (34), 2108e séance, par. 126. *Cas No 61* : AG (34), plén., 62e séance : Viet Nam, par. 53 à 55; AG (36), plén., 37e séance : Viet Nam, par. 27. *Cas No 63* : CS (35), 2185e séance : URSS, par. 16 et 17; 2186e séance : Pologne, par. 120; 2187e séance : Hongrie, par. 142; 2188e séance : République démocratique allemande, par. 11; et Viet Nam, par. 79; 2189e séance : Mongolie, par. 33; et République démocratique populaire lao, par. 110; 2190e séance : Afghanistan, par. 89; et URSS, par. 110. *Cas No 64* : AG (ES-6), plén., 1re séance : Afghanistan, par. 19 et 50; Mongolie, par. 28; 2e séance : URSS, par. 75 à 78; République démocratique allemande, par. 109; 4e séance : République démocratique populaire lao, par. 62; 5e séance : RSS d'Ukraine, par. 16; AG (35), plén., 65e séance : URSS, par. 151; AG (36), plén., Afghanistan, vingtième paragraphe avant la fin; AG (37), plén., 80e séance : RSS d'Ukraine, par. 124

(110) *Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies*, vol. 1, *Supplément n° 6*, (1979-1984), § 78

(111) D. KRITSIOTIS, "Intervention and the Problematisation of Consent", in D. KRITSIOTIS, O. CORTEN, and G. H. FOX, (eds), *Armed Intervention and Consent*, Cambridge University Press, 2023, pp. 26-100 ; dans le même ouvrage : O. CORTEN, "Intervention by Invitation: The Expanding Role of the UN Security Council", pp. 101-178 ; G. H. FOX, "Invitations to Intervene after the Cold War: Towards a New Collective Model", pp. 179-318

(112) IDI, Résolution sur *Le principe de non-intervention dans les guerres civiles*, Huitième Commission, L. DOSWALD-BECK, « The Legal Validity of Intervention »؛ وانظر أيضا Session de Wiesbaden, 14 août 1975 O. CORTEN, « Military Intervention by Invitation of the Government », *B.Y.B.I.L.*, 1985, p. 251 K. BANNELIER and Th. CHRISTAKIS, « *Volenti non fit injuria* ? Les effets du consentement à l'intervention militaire », *A.F.D.I.*, 2004, pp. 113 et ss

(113) O. CORTEN et A. VERDEBOUT, « Les interventions militaires récentes en territoire étranger... », *op. cit.*, p. 142

خامساً - مواءمة الموضوع المقترح مع معايير اعتماد المواضيع الجديدة

ألف - توافق الموضوع مع احتياجات الدول

76- يتوافق الموضوع المعروض على اللجنة مع احتياجات الدول من حيث التدوين و/أو التطوير التدريجي للقانون الدولي. ولم يعد احتمال أن تجد دولة نفسها في وضع ضحية تدخل غير مشروع مجرد احتمال نظري. ولم يعد الأمر يتعلق بممارسة يمكن أن تتوجس منها الدول المنعوتة بالضعيفة في ظل لامبالاة الدول المنعوتة بالقوية. ويؤدي سوء التفسير المتعمد أو غير المتعمد لمبدأ عدم التدخل إلى تشوهات وتوترات في العلاقات الدولية تقضي عموماً إلى أزمات دولية ذات عواقب مأساوية أحياناً. وما التعاون الدولي بأقل تأثراً في مثل حالات تنافر التفسيرات هذه. وقد أدى إنكار الالتزامات الناشئة عن مبدأ عدم التدخل إلى كوارث تتدرج من الكوارث الإنسانية إلى الحروب الأهلية أو الدولية، مفضياً في الطريق إلى ذلك إلى انتهاكات واسعة النطاق وجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتبقى مسألة المسؤولية، وبالتالي التعويض، قائمة.

77- وتتمثل أهمية التحديد الدقيق والواضح لمضمون هذا المبدأ ومعالمه في الوقت الحاضر في أنه يضع أو يحدد إطاراً قانونياً واحداً ويمكن التنبؤ به للجوء إليه وكذا لردود فعل الدول التي قد تشعر بالغبين بطريقة أو بأخرى من جراء الاحتجاج - التعسفي أحياناً - بهذا المبدأ من جانب دول أخرى. ويبدو أن طبيعة هذا الهدف من شأنها في الواقع أن تسهل تحليل طابع النقص الذي يسم إجراءات الدولة الضحية أمام المحاكم الدولية، وعمل القاضي نفسه، سواء من وجهة نظر الاحتجاج بالمسؤولية الدولية للدولة التي ارتكبت الفعل غير المشروع، أو من وجهة نظر جبر الضرر لصالح الدولة الضحية.

78- وأخيراً، ربما تود اللجنة أن تتطرق في مسألة النطاق المعياري للممارسة موضوع التحليل، تبعاً لما إذا كان ينبغي أن تكون جزءاً من عملية تدوين أو من تطوير تدريجي للقانون الدولي.

باء - نضج الموضوع من وجهة نظر ممارسة الدولة والممارسة القضائية

79- يزخر الزمان والمكان بالممارسة المتعلقة بالحالات التي تميز التدخلات غير المشروعة، كما هو مذكور أعلاه. ويمكن للجنة أن تستند إلى الممارسة المذكورة في مرجع ممارسات هيئات الأمم المتحدة. وتوجد هناك ممارسة المنظمات الدولية الإقليمية في إدارة الأزمات المرتبطة بتفسير وتطبيق مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي. كما يمكن أن تركز على الممارسة التعاهدية والأحادية الجانب، وكذا الممارسة الوطنية للدول، وأعمال الفقه القانوني⁽¹¹⁴⁾ وجمعيات العلماء⁽¹¹⁵⁾ في هذا الصدد.

80- وأما من وجهة نظر الممارسة القضائية، فقد أصدرت محكمة العدل الدولية أكثر من قرار أُرست فيها معنى هذا المبدأ وطبقته. فمبدأ عدم التدخل يتخلل الاجتهاد القضائي للمحكمة، منذ حكمها الأول في

J. NOËL. *Le principe de non-intervention : théorie et pratique dans les relations inter-américaines*, (114) Bruxelles, Éditions de l'Université de Bruxelles - Éditions Émile Bruylant, 1981, 253 p. ; O. CORTEN et P. KLEIN, *Droit d'ingérence ou obligation de réaction ? - Les possibilités d'action visant à assurer le respect des droits de la personne face au principe de non-intervention*, 2è éd., Bruxelles, Bruylant, 2004, 309 p. ; M. ROSCINI, *International Law and the Principle of Non-Intervention...*, op. cit.,

.IDI, Résolution sur *Le principe de non-intervention dans les guerres civiles*, op. cit. (115)

قضية قناة كورفو⁽¹¹⁶⁾ إلى أحدث أحكامها بشأن استخدام القوة، بما في ذلك الحكم المتعلق بالأسس الموضوعية في قضية الأنشطة المسلحة في إقليم الكونغو التي رفعتها جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد رواندا⁽¹¹⁷⁾ وأوغندا⁽¹¹⁸⁾، وبالطبع القضية الرمزية المتعلقة بالأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها عام 1986⁽¹¹⁹⁾.

81- وممن شأن تحليل هذه الممارسة الوفيرة أن يسمح ولا شك بتحديد المعنى القانوني لهذا المبدأ بدقة وتنظيم القواعد التي يتشكل منها أو التي يتضمنها.

جيم - الطبيعة المحددة للموضوع من حيث معالجته والتعامل معه

82- الموضوع المقترح موضوع ملموس ومعالجته تصلح لتحليل اللجنة. ومن شأن وفرة ممارسة الدول والمنظمات الدولية والمحاكم والهيئات القضائية الدولية، وكذا أهمية مضمونها، أن تمكن اللجنة من مباشرة عمل تحليلي متعمق للمعنى القانوني الدقيق وأفضل الممارسات والتطبيقات التي يحتمل أن تسفر عن تنفيذ رشيد لمثل هذا المبدأ في القانون الدولي. ومن المؤكد أن الموضوع المقترح للدراسة موضوع دقيق وحساس ومرهق، ولا سيما بالنظر إلى الطبيعة السياسية للغاية للقضايا التي يتم تناولها ووفرة الممارسات المتعلقة بها. بيد أنه ليس أقل تأكيداً أن اللجنة تبدو مناسبة ومجهزة على نحو خاص، بوصفها لجنة خبراء وهيئة فنية تابعة للجمعية العامة، لتجاوز هذه العقبات ذات الطابع السياسي والقيام بعمل مفيد في القانون الدولي بشأن هذه المسألة.

83- ومما لا شك فيه أن من شأن مجموعة الممارسات الدولية التي يمكن للجنة أن تستند إليها أن تسهل استكشاف مثل هذا الموضوع من أجل تحقيق الأهداف التي قد تضعها لنفسها في هذا السياق.

دال - أصالة الموضوع المقترح

84- تتبع الحاجة إلى تحديد مدى ونطاق مبدأ عدم التدخل بدقة ومنهجية بالنظر إلى عدد من أحداث العلاقات الدولية الحالية. ومن المهم في هذه النقطة الإحاطة بالقاعدة القانونية المتعلقة بالمبدأ قيد النظر تحديداً دقيقاً من وجهة نظر القانون الدولي الصارمة، وذلك بحيث تؤدي إلى تنظيم القواعد الناشئة عن ممارسة الدول والمحاكم والهيئات القضائية الدولية في هذا المجال. وتبرز الحاجة إلى ذلك على وجه الخصوص لأن التدخلات غير المشروعة في الشؤون الداخلية للدول تتخذ حالياً أشكالاً عديدة لم تعد تتناسب مع معناه التقليدي.

سادساً - أعمال اللجنة السابقة بشأن مسألة عدم التدخل

85- لا يبدو أن اللجنة قد أتاحت لها فرصة حتى الآن للانكباب بشكل متعمق على المعالم القانونية وكذا مشاكل القانون الدولي الناشئة عن الاحتجاج بمبدأ عدم التدخل، وهو ما جرى تحليله كمسألة عرضية في إطار الأعمال المتعلقة بمواضيع أخرى. وأثير هذا السؤال بشكل عرضي أثناء تحليل الموضوع المتعلق

(116) CIJ, *Affaire du Détroit de Corfou*, (Royaume-Uni c. Albanie), arrêt, fond, 9 avril 1949, C.I.J. Recueil 1949.

(117) CIJ, *Activités armées sur le territoire du Congo (nouvelle requête: 2002)*, (RDC c. Rwanda), compétence et recevabilité, arrêt, C.I.J. Recueil 2006.

(118) CIJ, *Activités armées sur le territoire du Congo*, (RDC c. Ouganda), arrêt, C.I.J. Recueil 2005.

(119) CIJ, *Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci*, op. cit.

بحماية الأشخاص في حالات الكوارث. وترد إشارة بوجه خاص إلى مبدأ عدم التدخل في التعليقين على مشروعَي المادتين 9 و10 على التوالي⁽¹²⁰⁾.

86- وإضافة إلى ذلك، تشير الوثيقة الواردة في مرفق الوثيقة A/CN.4/679 المعنونة "برنامج العمل الطويل الأجل، استعراض قائمة المواضيع التي وضعت في عام 1996 في ضوء التطورات اللاحقة، ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة"، في مناسبتين إلى الموضوع المتعلق بمبدأ عدم التدخل⁽¹²¹⁾. ويستتبعي عنوان "مواضيع القانون الدولي" ضمن "المواضيع التي يمكن أن تدرسها اللجنة في المستقبل" موضوع "عدم التدخل وحقوق الإنسان"، المقدم عام 1998⁽¹²²⁾. وتحت عنوان "قانون النزاعات المسلحة ونزع السلاح"، لوحظ أن إحدى الدول الأعضاء اقترحت فيما اقترحت موضوع "الأثار القانونية لتدخل الشركات المتعددة الجنسيات في النزاعات الداخلية" و"الأثار القانونية لتدخل الأجهزة الأمنية في النزاعات الداخلية"⁽¹²³⁾.

87- وغني عن القول إن التفكير والمناقشات حول أهمية مثل هذا الموضوع لم تدرج بطريقة رئيسية وخاصة على جدول أعمال اللجنة. ولذلك فمن مصلحة اللجنة تماما الانكباب على هذه المسألة.

سابعاً - الشكل المحتمل لأعمال اللجنة بشأن الموضوع المقترح

88- نظراً للطابع غير الملزم الذي يفترض أن يسم نتائج أعمال اللجنة في هذا المجال، ربما يكون مشروع توجيهات مناسباً. بيد أنه يمكن للجنة أن توصي متى شاءت بشكل آخر تراه أكثر ملاءمة، حسب توقعات الدول، طالما أنه لا يستبعد أن تقرر الدول نفسها خلاف ذلك خلال أعمال اللجنة السادسة.

(120) ACIDI, *Rapport de la Commission à l'Assemblée générale sur les travaux de sa soixante-huitième session*, A/CN.4/SER.A/2016/Add.1 (Part 2), 2016, Vol. II (2è Partie), Ch. IV: Protection des personnes en cas de catastrophe, §4 du commentaire d'article 9, p. 43 et §2 du commentaire d'article 10, p. 48. انظر أيضاً التقارير المختلفة للمقرر الخاص بشأن هذه المسألة: *حولية... 2008*، المجلد الثاني (الجزء الأول)، الوثيقة A/CN.4/598 (تقرير أولي)؛ و*حولية... 2009*، المجلد الثاني (الجزء الأول)، الوثيقة A/CN.4/615 و*Corr.1* (التقرير الثاني)؛ و*حولية... 2010*، المجلد الثاني (الجزء الأول)، الوثيقة A/CN.4/629 (التقرير الثالث)؛ و*حولية... 2011*، المجلد الثاني (الجزء الأول)، الوثيقة A/CN.4/643 و*Corr.1* (التقرير الرابع)؛ و*حولية... 2012*، المجلد الثاني (الجزء الأول)، الوثيقة A/CN.4/652 (التقرير الخامس)؛ و*حولية... 2013*، المجلد الثاني (الجزء الأول)، الوثيقة A/CN.4/662 (التقرير السادس)؛ و*حولية... 2014*، المجلد الثاني (الجزء الأول)، الوثيقة A/CN.4/668 و*Add.1* (التقرير السابع).

(121) CDI, *Soixante-septième session*, Genève, 4 mai-5 juin et 6 juillet-7 août 2015, *Programme de travail à long terme, Examen de la liste des sujets établie en 1996 à la lumière des faits survenus ultérieurement, Document de travail préparé par le Secrétariat*, A/CN.4/679, 5 mars 2015

(122) لجنة القانون الدولي، الدورة السابعة والستون، جنيف، 4 أيار/مايو - 5 حزيران/يونيه و6 تموز/يوليه - 7 آب/أغسطس 2015، المرجع السابق، ص 12 (الفرنسية 9)، النقطة باء، 2، الفقرة 20.

(123) لجنة القانون الدولي، الدورة السابعة والستون، جنيف، 4 أيار/مايو - 5 حزيران/يونيه و6 تموز/يوليه - 7 آب/أغسطس 2015، المرجع السابق، ص 32، النقطة لام، 1، الفقرة 52. تحيل وثيقة اللجنة إلى محضرين للجنة السادسة: المحاضر الموجز للجلسة 19 المعقودة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 للجنة السادسة بشأن تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والخمسين (تابع)، A/C.6/61/SR.19، 6 شباط/فبراير 2007، ص 17، الفقرة 72؛ والمحاضر الموجز للجلسة الرابعة والعشرين المعقودة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 للجنة السادسة بشأن تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها التاسعة والخمسين (تابع)، A/C.6/62/SR.24، 14 شباط/فبراير 2008، ص 22، الفقرة 100.

A. Instruments juridiques internationaux

Convention internationale sur l'élimination de toutes les formes de discrimination raciale du 21 décembre 1965.

Convention sur l'élimination et la répression du crime d'apartheid du 30 novembre 1973.

Pacte international relatif aux droits civils et politiques, 1966.

Pacte sur la sécurité, la stabilité et le développement dans la Région des Grands Lacs, Nairobi (Kenya), 15 décembre 2006.

Protocole relatif à la création du Conseil de paix et de sécurité de l'Union africaine, Durban, le 9 juillet 2002.

Charte des Nations Unies, San Francisco, 24 octobre 1945.

Acte constitutif de l'Union africaine, Lomé (Togo), le 11 juillet 2000.

B. Jurisprudence internationale

CIJ, *Activités armées sur le territoire du Congo (nouvelle requête: 2002)*, (République démocratique du Congo c. Rwanda), compétence et recevabilité, arrêt, C.I.J. Recueil 2006.

CIJ, *Activités armées sur le territoire du Congo*, (République démocratique du Congo c. Ouganda), arrêt, C.I.J. Recueil 2005.

CIJ, *Activités militaires et paramilitaires au Nicaragua et contre celui-ci*, (Nicaragua c. États-Unis d'Amérique), arrêt, fond, C.I.J. Recueil 1986.

CIJ, *Affaire de l'Anglo-Iranian Oil Co. (Royaume-Uni c. Iran)*, arrêt, exception préliminaire, 22 juillet 1952, CIJ Recueil 1952.

CIJ, *Affaire de l'Interhandel (Suisse c. États-Unis d'Amérique)*, arrêt, exceptions préliminaires, 21 mars 1959, CIJ Rec. 1959.

CIJ, *Affaire du droit de passage sur territoire indien (Portugal c. Inde)*, arrêt, fond, 12 avril 1960.

CIJ, *Affaire Nottebohm (Liechtenstein c. Guatemala)*, deuxième phase, arrêt, 6 avril 1955.

CIJ, *Affaire relative à certains emprunts norvégiens (France c. Norvège)*, arrêt, 6 juillet 1957 ;

CIJ, *Applicabilité de la section 22 de l'article VI de la convention sur les privilèges et immunités des Nations unies*, avis consultatif, CIJ Recueil 1989, 15 décembre 1989.

CIJ, *Certaines activités menées par le Nicaragua dans la région frontalière (Costa Rica c. Nicaragua) et Construction d'une route au Costa Rica le long du fleuve San Juan (Nicaragua c. Costa Rica)*, arrêt, 16 décembre 2016, C.I.J. Recueil 2015.

CIJ, *Compétence en matière de pêcheries*, (Royaume-Uni c. Islande), compétence de la Cour, arrêt, C.I.J. Recueil 1973.

CIJ, *Détroit de Corfou*, (Royaume-Uni c. Albanie), arrêt, fond, 9 avril 1949, C.I.J. Recueil 1949.

CIJ, *Interprétation des traités de paix conclus avec la Bulgarie, la Hongrie et la Roumanie*, avis consultatif, CIJ Recueil 1950, 30 mars 1950, pp. 9-10.

CIJ, *Licéité de la menace ou de l'emploi d'armes nucléaires*, avis consultatif, 8 juillet 1996.

CIJ, *Sahara occidental*, avis consultatif, 16 octobre 1975, *CIJ Rec.* 1975.

CPJI, *Décrets de nationalité promulgués en Tunisie et au Maroc*, Avis consultatif No 4, 7 février 1923, Série B.

CPJI, *Décrets de nationalité promulgués en Tunisie et au Maroc*, avis consultatif 1923, C.P.J.I. Série B n° 4.

C. Doctrine

A. ORFORD, « Muscular humanitarianism: reading the narratives of new interventionism », *E.J.I.L.*, 1999.

A. VERDROSS, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats* présenté par Charles Rousseau (Deuxième Commission), in *Annuaire de l'Institut de droit international*, t. 44, vol. I, 1952.

B. CONFORTI, « Chapitre XXII: Le principe de non-intervention », in M. BEDJAOUI, (dir.), *Droit international: bilan et perspectives*, t. 2, Paris, Pedone, 1991.

B. JOUZIER, « Déclin et persistance de la théorie du domaine réservé: le constat d'un rôle de "transition" du domaine réservé », in *Revue québécoise de droit international*, 2020, 33(2).

B. TCHIKAYA, *Le droit de l'Union africaine. Principes, institutions et jurisprudences*, Paris, LGDJ, Coll. « Droits africains », 2019.

Banque mondiale: « Conditionnalités de la Banque mondiale aux Philippines et en Indonésie », in B. DUTERME, (dir.), *Économies du Sud: toujours sous conditions néolibérales ?*, Éditions Syllepse, Coll.: Alternatives Sud, 2022.

BEN ACHOUR (R.), « Changements anticonstitutionnels en droit international », in *Recueil des cours de l'Académie de droit international de La Haye*, volume 379, Brill-Nijhoff, Leiden-Boston, 2016.

D. BROWN, « Use of Force against Terrorism after September 11th State Responsibility, Self-Defense and Other Responses », *Cardozo Journal of International & Comparative Law*, 2003-2004.

D. KRITSIOTIS, « Intervention and the Problematisation of Consent », in D. KRITSIOTIS, O. CORTEN, and G. H. FOX, (eds), *Armed Intervention and Consent*, Cambridge, Cambridge University Press, 2023.

D. W. BOWETT, and alii, *United Nations Forces. A legal Study of United Nations Practice*, London, Stevens & Sons, 1964, 579 p.

E. DAVID, « Portée et limite du principe de non-intervention », in *Revue belge de droit international*, 1990/2, Éditions Bruylant, Bruxelles.

E. HAMBRO, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats* présenté par Charles Rousseau (Deuxième Commission), in *Annuaire de l'Institut de droit international*, t. 44, vol. I, 1952.

F. LAFOUASSE, « L'espionnage en droit international », in *Annuaire français de droit international*, vol. 47, 2001.

F. POLET, « Que devient la conditionnalité néolibérale ? », in B. DUTERME, (dir.), *Économies du Sud: toujours sous conditions néolibérales ?* Éditions Syllepse, Coll.: Alternatives Sud, 2022.

G. ARANGIO-RUIZ, « Le domaine réservé. L'organisation internationale et le rapport entre droit international et droit interne », in *RCADI*, vol. 225, 1990, 9, 33.

G. GIANCARLO, « Autodétermination des peuples, respect de la volonté populaire et charte africaine de la démocratie », dans R. BEN ACHOUR (dir.

publ.), *Les changements anticonstitutionnels de gouvernement. Approches de droit constitutionnel et de droit international*, Colloque international organisé les 4 et 5 avril 2013 à Tunis, Les Cahiers de l'Institut Louis-Favoreu, no 3, Presses universitaires d'Aix-Marseille, 2014.

G. GUILLAUME, « Article 2, §7 », in J.-P. COT, A. PELLET et M. FORTEAU, *La Charte des Nations Unies. Commentaire article par article*, 3^e éd., Paris, Economica, 2005, pp. 485-509.

G. GUILLAUME, « Article 2, §7 », in J.-P. COT, A. PELLET et M. FORTEAU, *La Charte des Nations Unies. Commentaire article par article*, 2^e éd., Paris, Economica, 1991, pp. 141-160.

G. H. FOX, “Invitations to Intervene after the Cold War: Towards a New Collective Model”.

G. NOLTE, « Article 2, §7 », in S. BRUNO, D.-E. KHAN, G. NOLTE and A. PAULUS, *The Charter of the United Nations. A Commentary*, 4th ed., Oxford, OUP, 2024, pp. 421-455.

G. TENEKIDES, « Les effets de la contrainte sur les traités à la lumière de la Convention de Vienne du 23 mai 1969 », in *Annuaire français de droit international*, 1974, vol. 20.

H. KELSEN, *Peace Through Law*, Chapel Hill, The University of North Carolina Press, 1944.

J. BRUNNÉE & S. J. TOOPE, « The Use of Force: International Law After Iraq », *I.C.L.Q.*, 2004.

J. CHEVALLIER, *L'État de droit*, 7^e éd., Paris, LGDJ, Coll.: Clefs, 2023.

J. KAZADI MPIANA, « L'Union africaine face à la gestion des changements anticonstitutionnels de gouvernement », in *Revue québécoise de droit international*, 2012.

J. KEUTCHEU, « L'“ingérence démocratique” en Afrique comme institution, dispositif et scène. *Études internationales*, 45(3), (2014), pp. 425-451. Voy. ég. *Rapport sur l'ingérence étrangère dans l'ensemble des processus démocratiques de l'Union européenne, y compris la désinformation*, 2023.

J. MICHAEL GLENNON, « The Limitations of Traditional Rules and Institutions Relating to the Use of Force », in M. WELLER (ed.), *The Oxford Handbook on the Use of Force*, Oxford, O.U.P., 2015.

J. MICHAEL GLENNON, « The New Interventionism. The Search for Just International Law », *Foreign Affairs*, 1999.

J. NOËL, *Le principe de non-intervention: théorie et pratique dans les relations interaméricaines*, Bruxelles, Éditions de l'Université de Bruxelles - Éditions Émile Bruylant, 1981.

J. STONE, “Legal problems of espionage in conditions of modern conflict”, in R. J. STANGER R. J., (s/d), *Essays on espionage and international law*, Ohio State University Press.

K. BANELIER, « “Rien que la *lex lata*” ? Étude critique du Manuel de Tallinn 2.0 sur le droit international applicable aux cyber-opérations », in *Annuaire français de droit international*, vol. 63, 2017.

K. BANELIER and Th. CHRISTAKIS, « *Volenti non fit injuria* ? Les effets du consentement à l'intervention militaire », *A.F.D.I.*, 2004.

K. BANELIER-CHRISTAKI, *Military Interventions against ISIL in Iraq, Syria and Libya, and the Legal Basis of Consent*, Leiden Journal of International Law, 2016.

- L. DOSWALD-BECK, « The Legal Validity of Military Intervention by Invitation of the Government », *B.Y.B.I.L.*
- L. PREUSS, “Article 2, Paragraph 7 of the Charter of the United Nations and Matters of Domestic Jurisdiction”, in *Collected Courses of the Hague Academy of International Law*, 1949, vol. 74.
- L.-A. SICILIANOS, *L'ONU et la démocratisation de l'Etat*, Paris, Pedone, 2000.
- M. C. WOOD, « Towards New Circumstances in Which the Use of Force May Be Authorized? The Cases of Humanitarian Intervention, Counter-Terrorism and WMD », in N. BLOKKER & N. SCHRIJVER (eds.), *The Security Council and the Use of Force. Theory and Reality - A Need for Change?*, Leiden, Martinus Nijhoff, 2005.
- M. KAMTO, « Constitution et principe de l'autonomie constitutionnelle », in *Constitution et droit international*, Académie internationale de droit constitutionnel, *Recueil des cours*, n° 8, Tunis, CPU, 2000.
- M. SHAHABUDDEN, *Opinion individuelle jointe à l'arrêt en l'affaire CIJ, Applicabilité de la section 22 de l'article VI de la convention sur les privilèges et immunités des Nations unies*, avis consultatif, *CIJ Recueil 1989*, 15 décembre 1989.
- Note du Secrétaire général sur la question relative aux *Mesures économiques utilisées pour exercer une pression politique et économique sur les pays en développement*, Résolution [A/48/535](#), 25 octobre 1993.
- O. CORTEN et A. VERDEBOUT, « Les interventions militaires récentes en territoire étranger: vers une remise en cause du *jus contra bellum* ? », in *Annuaire français de droit international*, volume 60, 2014.
- O. CORTEN et P. KLEIN (dir.), *The Vienna Conventions on the Law of Treaties. A Commentary*, Oxford, Oxford University Press, 2011.
- O. CORTEN et P. KLEIN, (dir.), *Les conventions de Vienne sur le droit des traités*, Bruxelles, Bruylant, 2006.
- O. CORTEN et P. KLEIN, *Droit d'ingérence ou obligation de réaction ? - Les possibilités d'action visant à assurer le respect des droits de la personne face au principe de non-intervention*, 2è éd., Bruxelles, Bruylant, 2004.
- O. CORTEN, “Intervention by Invitation: The Expanding Role of the UN Security Council”, pp. 101-178.
- O. CORTEN, *Le discours du droit international. Pour un positivisme critique*, Paris, Pedone, 2009.
- O. CORTEN, *Le droit contre la guerre*, 2è éd., Paris, Pedone, 2014.
- P. PIERSON-MATHY, « L'action des Nations Unies contre l'apartheid », in *Revue belge de droit international*, 1970, vol. 1.
- P. WEIL, « Le droit international public en quête de son identité. Cours général de droit international public », in *RCADI*, tome 237 (1992-VI), Martinus Nijhoff Publishers, 1996.
- R. HIGGINS, *The Development of International Law through the Political Organs of the United Nations*, London, Oxford University Press for Royal Institute of International Affairs, 1963. pp. xvii+402 p.
- R. KOLB, « Du domaine réservé: réflexions sur la théorie de la compétence nationale », in *Revue générale de droit international public*, 2006, n° 3.
- R. MÜLLERSON, « Jus ad bellum: plus ça change (le monde), plus c'est la même chose (le droit) ? », *J.C.S.L.*, 2002.

Réalités du droit international contemporain, Actes de la septième rencontre de Reims sur « Le discours juridique sur la non-intervention et la pratique internationale », 2-3 juin 1986.

S. DOUMBE-BILLE, « Chapitre 3: L'union africaine: objectifs et principes », in A. ABDULQAWI YUSUF et FATSAH OUGUERGOUZ, *L'Union Africaine: cadre juridique et institutionnel. Manuel sur l'Organisation panafricaine*, Paris, Pedone, 2013.

Th. GARCIA et L. CHAN-TUNG, *La Convention de Vienne sur le droit des traités: bilan et perspectives 50 ans après son adoption*, Paris, Pedone, 2019.

W. MICHAEL DOYLE, « The New Interventionism », *Metaphilosophy*, 2001.

D. Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, Supplément n° 2, (1955-1959).

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, Supplément n° 3, (1959-1966).

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, (1945-1954).

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, Supplément n° 5, (1970-1978).

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, Supplément n° 6 (1979-1984).

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1, Supplément n° 4 (1966-1969).

Répertoire de la pratique suivie par les organes des Nations Unies, vol. 1 (1945-1954) ; vol. 1, Supplément n° 1, (1954-1955).

E. Assemblée générale des Nations Unies

Résolution 1514 (XV), *Déclaration sur l'octroi de l'indépendance aux pays et aux peuples coloniaux*, 14 décembre 1960.

Résolution 2131 (XX), *Déclaration sur l'inadmissibilité de l'intervention dans les affaires intérieures des États et la protection de leur indépendance et de leur souveraineté*, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies, 21 décembre 1965.

Résolution 2225 (XXI), *Déclaration sur l'inadmissibilité de l'intervention dans les affaires intérieures des États*, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies, 19 décembre 1966.

Résolution 2625, *Déclaration relative aux principes du droit international concernant les relations amicales et la coopération entre États*, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies, le 24 octobre 1970.

Résolution 36/103, *Déclaration sur l'inadmissibilité de l'intervention et de l'ingérence dans les affaires intérieures des États*, adoptée par l'Assemblée générale des Nations Unies, le 09 décembre 1981.

Résolution 62/7 de l'Assemblée générale, 2007.

Résolution [A/395](#) (V) du 2 décembre 1950

Résolution [A/511](#) (VI) du 12 janvier 1952

Résolution [A/RES/40/9](#): *Appel solennel aux États en conflit à cesser sans délai les actions armées et à résoudre leurs différends par la voie des négociations et aux États Membres de l'Organisation des Nations Unies à s'engager à régler les situations de tension et de conflit et les différends existants par la voie politique*,

et à s'abstenir de recourir à la menace ou à l'emploi de la force, et de toute intervention dans les affaires intérieures d'autres États, 8 novembre 1985.

Résolution [A/RES/53/70](#), *Les progrès de la téléinformatique dans le contexte de la sécurité internationale*.

Résolution [A/RES/55/2](#): *Déclaration du millénaire*, 8 septembre 2000 ; résolution [A/RES/60/1](#), *Document final du Sommet mondial de 2005*, 16 septembre 2005.

Compte-rendu analytique de la 19^e séance du 3 novembre 2006 de la Sixième Commission de l'Assemblée générale des Nations Unies sur le *Rapport de la Commission du droit international sur les travaux de sa cinquante-huitième session (suite)*, [A/C.6/61/SR.19](#), 6 février 2007.

Compte rendu analytique de la 24^e séance du 2 novembre 2007 de la Sixième Commission de l'Assemblée générale des Nations Unies sur le *Rapport de la Commission du droit international sur les travaux de sa cinquante-neuvième session (suite)*, [A/C.6/62/SR.24](#), 14 février 2008.

Compte-rendu analytique de la 19^e séance du 3 novembre 2006 de la Sixième Commission de l'Assemblée générale des Nations Unies sur le *Rapport de la Commission du droit international sur les travaux de sa cinquante-huitième session (suite)*, [A/C.6/61/SR.19](#), 6 février 2007.

Compte rendu analytique de la 24^e séance du 2 novembre 2007 de la Sixième Commission de l'Assemblée générale des Nations Unies sur le *Rapport de la Commission du droit international sur les travaux de sa cinquante-neuvième session (suite)*, [A/C.6/62/SR.24](#), 14 février 2008.

F. Secrétaire général des Nations Unies

Rapport du Secrétaire général sur la mise en œuvre de la responsabilité de protéger, Résolution [A/63/677](#), 12 janvier 2009, Soixante-troisième session de l'Assemblée générale des Nations Unies.

Rapport du Secrétaire général sur le sujet relatif aux *Progrès de l'informatique et des télécommunications et sécurité internationale*, [A/65/154](#), 22 juillet 2010.

Rapport du Secrétaire général sur le sujet relatif aux *Progrès de l'informatique et des télécommunications et sécurité internationale*, [A/66/152](#), 15 juillet 2011 ; et son additif [A/66/152/Add.1](#), 16 septembre 2011.

Rapport du Secrétaire général sur le sujet relatif aux *Progrès de l'informatique et des télécommunications et sécurité internationale*, [A/67/167](#), 23 juillet 2012.

Rapport du Secrétaire général sur le sujet relatif aux *Progrès de l'informatique et des télécommunications et sécurité internationale*, [A/68/156](#), 16 juillet 2013, et son additif [A/68/156/Add.1](#), 09 septembre 2013.

Rapport du Secrétaire général sur le sujet relatif aux *Progrès de l'informatique et des télécommunications et sécurité internationale*, [A/69/112](#), 30 juin 2014, et son additif [A/69/112/Add.1](#), 19 septembre 2014.

Rapport du Secrétaire général sur relatif aux *Progrès de l'informatique et des télécommunications et sécurité internationale*, [A/70/172](#), 22 juillet 2015.

G. Commission du droit international

ACDI 2008, vol. II (1^{ère} partie), Document [A/CN.4/598](#) (Rapport préliminaire).

ACDI 2009, vol. II (1^{ère} partie), Document [A/CN.4/615](#) et [Corr.1](#) (Deuxième rapport).

ACDI 2010, vol. II (1^{ère} partie), Document [A/CN.4/629](#) (Troisième rapport).

ACDI 2011, vol. II (1^{ère} partie), Document [A/CN.4/643](#) et [Corr.1](#) (Quatrième rapport).

ACDI 2012, vol. II (1ère partie), Document [A/CN.4/652](#) (Cinquième rapport).

ACDI 2013, vol. II (1ère partie), Document [A/CN.4/662](#) (Sixième rapport).

ACDI 2014, vol. II (1ère partie), Document [A/CN.4/668](#) et [Corr.1](#) et [Add.1](#) (Septième rapport).

ACDI, *Rapport de la Commission à l'Assemblée générale sur les travaux de sa soixante-huitième session*, [A/CN.4/SER.A/2016/Add.1 \(Part 2\)](#), 2016, Vol. II (2è Partie), Ch. IV: Protection des personnes en cas de catastrophe.

ILC, *The work of the International Law Commission*, 10th ed., vol. I, 2023, p. 49.

Statut de la Commission du droit international, article 15 ; ILC, *The work of the International Law Commission*, 10th ed., vol. I, 2023.

H. Institut de droit international

Annexe au *Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats* présenté par Charles Rousseau (Deuxième Commission), in *Annuaire de l'Institut de droit international*, t. 44, vol. I, 1952.

CDI, *Projet d'articles sur la responsabilité de l'État pour fait internationalement illicite*, in *ACDI*, 2001, vol. II.

H. ROLIN, *Observations au Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats* présenté par Charles Rousseau (Deuxième Commission), in *Annuaire de l'Institut de droit international*, t. 44, vol. I, 1952.

IDI, *La détermination du domaine réservé et ses effets*, Session d'Aix-en-Provence, 1954.

IDI, *La protection des droits de l'homme et le principe de non-intervention dans les affaires intérieures des États*, Huitième Commission, Session de Saint-Jacques-de-Compostelle 1989.

IDI, *Résolution sur Le principe de non-intervention dans les guerres civiles*, Huitième Commission, Session de Wiesbaden.

Rapport et projet de résolutions définitifs sur La détermination des affaires qui relèvent essentiellement de la compétence nationale des Etats présenté par Charles Rousseau (Deuxième Commission), in *Annuaire de l'Institut de droit international*, t. 44, vol. I, 1952.

I. Conférences des Nations Unies sur le droit des traités

Conférence des Nations Unies sur le droit des traités entre États et organisations internationales, Volume I, Vienne, 18 février-21 mars 1986, *Documents officiels, Comptes rendus analytiques des séances plénières et des séances de la commission plénière*, [A/CONF.129/16](#), 1986 ; Conférence des Nations Unies sur le droit des traités entre États et organisations internationales, Volume II, Vienne, 18 février-21 mars 1986.

Conférence des Nations Unies sur le droit des traités, Deuxième Session, Vienne, 9 avril-22 mai 1969, *Documents officiels, Comptes rendus analytiques des séances plénières et des séances de la commission plénière*, [A/CONF.39/11/Add.1](#), 1970.

Conférence des Nations Unies sur le droit des traités, Première Session, Vienne, 26 mars-24 mai 1968, *Documents officiels, Comptes rendus analytiques des séances plénières et des séances de la commission plénière*, [A/CONF.39/11](#), 1969.

Conférence des Nations Unies sur le droit des traités, Première Session et Deuxième Session, Vienne, 26 mars-24 mai 1968 et 9 avril-22 mai 1969, *Documents officiels, Documents de la Conférence*, [A/CONF.39/11/Add.2](#), 1971.

Documents officiels, Documents de la Conférence, [A/CONF. 129/16](#), [Add.1](#), 1986.

J. Autres documents et rapports divers

Rapport de la Commission internationale de l'intervention et de la souveraineté des États sur la responsabilité de protéger, Décembre 2001.

Rapport de la Commission pour le développement progressif du droit international et sa codification, *Documents officiels de l'Assemblée générale*, deuxième session, Sixième Commission, Annexe 1.

Rapport du Groupe d'experts gouvernementaux chargé d'examiner les progrès de l'informatique et des télécommunications dans le contexte de la sécurité internationale, [A/70/174](#), 22 juillet 2015.

Tallinn Manual 2.0 on the International Law Applicable to Cyber Operations, 2nd ed., Cambridge, Cambridge University Press, 2017.